# دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية (دراسة حالة)

**The role of statistical databases in achieving financial inclusion of social justice (Case study)**


**الاسم: أ.د. مصطفي عبد المنعم الخواجة**

**جهة العمل:** قسم الإحصاء والرياضة والتأمين
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

**الوظيفة:** أستاذ الإحصاء التطبيقي

**عنوان المراسلات:**

moustafaelkhawaga@yahoo.com

**رقم الهاتف:** ٠١٢٢٩٣٤٣٦٨٩

**الاسم: د. بسنت حمدي الكلزه**

**جهة العمل:** قسم الإحصاء والرياضة والتأمين
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

**الوظيفة:** مدرس الإحصاء التطبيقي

**عنوان المراسلات:**

dr.bassant.elkalzah@gmail.com

**رقم الهاتف:** ٠١٢٢٧٥١٨٨٩٤

# دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية (دراسة حالة)


**مستخلص البحث**

يلعب الشمول المالي دوراً اجتماعياً مهماً على الشريحة الأكبر لمحدودي ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم من خلال القنوات الرسمية مع عرض جميع منتجات البنوك لشرائح المجتمع المختلفة ونشرها داخل الجامعات لضم أكبر شريحة ممكنة. وتعمل الحكومات والجهات المانحة وصناعة الخدمات المالية على نحو متزايد على تعزيز الاشتمال في القطاعات المالية لضمان توافر الخدمات لجميع الأفراد بما في ذلك أصحاب الدخول المنخفضة، وأثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

ويشير مصطلح قواعد البيانات الاحصائية الى النظام الإحصائي الذي يقوم بحفظ البيانات وتسجيلها الكترونياً على الحاسب الآلي بغرض السماح للمستخدمين باسترجاعها وتحديثها عند الحاجة اليها، وتلعب قواعد البيانات الإحصائية دوراً هاماً في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية، حيث تشير الشواهد إلى أن توفير سُبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الحسابات الرسمية من شأنه تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

وتُعد قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي، الأداة الأكثر قيمة في هذا الشأن حيث تقدم صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد لما تم التوصل إليه ومدي التقدم الذي تم تحقيقه في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الأساسية التي يحتاج اليها الأشخاص لحماية أنفسهم من الضيق والمشقة والاستثمار في مستقبلهم. وقد تم وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها لتميكن البنك المركزي من تحقيق الشمول المالي بإصدار عدد من التعليمات الرقابية والقواعد المنظمة للعمل المصرفي، إلى جانب إنشاء مركزية بالبنك تهدف إلى ترسيخ وتحسين مستوي الشمول المالي بمصر.

ويمثل النمو التدريجي لظاهرة الباعة الجائلين مشكلة مخيفة، وهو الأمر الذي يتطلب التعرف على ما يسمي علمياً بالسوق غير الرسمي أو الاقتصاد غير الرسمي ونشأته وتاريخه مما يتطلب التعرف علي البائع المتجول وعمالة النساء والأطفال وتصنيف الباعة الجائلين وعملية البيع نفسها، وأيضاً التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الباعة الجائلين والمشاكل الناتجة عن وجودهم في الشوارع والميادين سواء كانت حضارية أو أمنية ونقاط القوة والضعف والتحديات الموجودة في الفراغات الحضرية.

وقد تم دراسة حالة الباعة الجائلين في محافظة الإسكندرية عن طريق جمع بيانات العينة **في الفترة من خريف ٢٠١٨ إلى صيف ٢٠١٩** من خلال ٢٣٢٩ استمارة استبيان لدراسة **٤ أحياء** بها تجمعات كبيرة من الباعة الجائلين لتكوين **العينة العشوائية الطبقية** وهم: **المنتزه ووسط وشرق وغرب**، وذلك لوضع حلول وإستراتيجية للحد من المشكلة، وقد رسمت نتائج الاستبيان شكلاً عاماً للباعة الجائلين طبقاً للعينة المستخدمة،

ويُعد من أهم التوصيات لدور قواعد البيانات الإحصائية في معالجة الشمول المالي أن التكنولوجيا الرقمية لا تكفي بمفردها لزيادة الشمول المالي ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان استفادة الأشخاص من الخدمات المالية الرقمية.

**الكلمات المفتاحية:** قواعد البيانات الإحصائية، الشمول المالي، الاقتصاد غير الرسمي، الباعة الجائلين

## (١) مقدمة

يلعب الشمول المالي **كهدف رئيسي للبحث** دوراً اجتماعياً هاماً على الشريحة الأكبر لمحدودي ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض جميع منتجات البنوك لشرائح المجتمع المختلفة من خلال القنوات الرسمية وذلك لضمان وصول الخدمات المالية لهم ولضم أكبر شريحة ممكنة منهم. وتعمل الحكومة والجهات المانحة والمؤسسات المالية على نحو متزايد على تعزيز الاشتمال في القطاعات المالية لضمان توافر الخدمات لجميع الأفراد بما في ذلك أصحاب الدخول المنخفضة. ويمثل النمو التدريجي لظاهرة الباعة الجائلين مشكلة مخيفة وهو الأمر الذي يتطلب التعرف على ما يسمي علمياً بالاقتصاد غير الرسمي مما يتطلب التعرف علي البائع المتجول وعلي أسباب انتشار ظاهرة الباعة الجائلين والمشاكل الناتجة عن وجودهم في الشوارع والميادين سواء كانت حضارية أو أمنية ونقاط القوة والضعف والتحديات الموجودة في الفراغات الحضرية، وقد تم ذلك من خلال عمل استبيان من خلال عينة عشوائية لوضع حلول وإستراتيجية للحد من تلك المشكلة، ولمحاولة إيجاد استراتيجية لضم أكبر شريحة ممكنة منهم لقاعدة بيانات الشمول المالي.

ويشير مصطلح قواعد البيانات الاحصائية الى نظام إحصائي لحفظ البيانات وتسجيلها الكترونياً على الحاسب الآلي بغرض السماح للمستخدمين باسترجاع وتحديث هذه البيانات عند الحاجة اليها [١٠]. كما يشير أيضاً الى حصيلة تجميع وتخزين البيانات والمعلومات إلكترونياً على أجهزة الحاسب الآلي، مما يُتيح سُهولة في الرجوع إليها عند الحاجة لها، حيثُ يتم تنظيمها على شكل جداول مما يُسهل البحث عن المعلومات بشكل مُيسّر وسريع عبر كلمة مفتاحية واختيارات تقوم بفرز النتائج، ويتم تخزينها عادةً على شكل ملف واحد أو على شكل عدّة ملفّات توجد على عدة أنواع من الأجهزة التخزينيّة سواء المحلية أو السحابية ويتم إدارتها من قبل نظام إدارة قواعد البيانات 22]]. وتمثل قواعد البيانات دوراً هاماً في تحقيق الشمول المالي والذي يعتبر أداة الدول والحكومات لرفع مستوي المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي مما يؤدي إلى تقليل التعامل المالي النقدي واستخدام العملات. وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

والشمول المالي مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات من أبرزها إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يُسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية، وقد حرصت البنوك المصرية على تطبيق مبادرة البنك المركزي في إرساء مفهوم الشمول المالي لضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي بتشجيع المواطنين علي فتح حسابات بنكية خلال أسبوع الشمول

المالي. ويتم استخدام مصطلح الشمول المالي المضاد لوصف ما يحدث في مصر من معاملات مالية شاذة تستحق الدراسة والتأمل في ظواهر اقتصادية خارقة حيث تكاد أن تكون مصر من البلدان القليلة في العالم التي تستخدم عشرات الملايين من الجنيهات نقداً للتسوق وشراء العقارات والسلع المختلفة بعيداً عن الجهاز المصرفي.

و**تتمثل مشكلة البحث** في معاناه محافظة الإسكندرية من انتشار ظاهرة الباعة الجائلين وتجار الأرصفة وقد زاد سطوه الباعة الجائلين ليصل إلي حد غلق شوارع كاملة أمام حركة السيارات والمشاة وتسلط البلطجة علي إدارة تلك الأسواق، وتكاد تنتشر ظاهرة تجار الأرصفة في أغلب المناطق الحيوية بالمحافظة مما يؤدي إلي اختناقات في معظم الميادين الهامة والشوارع الرئيسية في المناطق التي تعاني من تكدس بشري هائل مما يُحدث شلل مروري طوال اليوم، وحتي يتم دراسة دور قواعد البيانات الإحصائية في معالجة الشمول المالي للعدالة الاجتماعية كان من الضروري دراسة حالة الباعة الجائلين في محافظة الاسكندرية لوضع حلول وإستراتيجية للحد من المشكلة وذلك لرسم شكلاً عاماً للباعة الجائلين في الإسكندرية حتي يتسنى ضمان استفادة الأشخاص من الخدمات المالية الرقمية.

ويقوم البحث بالتعرف على الشمول المالي في القسم الأول، ودور البنك المركزي المصري في تحقيق الشمول المالي في القسم الثاني، وفي القسم الثالث يتم دراسة حالة الباعة الجائلين في محافظة الإسكندرية، وأخيراُ في القسم الرابع يتم استعراض أهم نتائج وتوصيات البحث.

**(١-١) تعريف الشمول المالي**

الشمول المالي مصطلح أُطلق عليه العديد من التعريفات، كما أشار تقرير التنمية المالية العالمية، من أبرزها اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع حيث يتم إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية، بمعني إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إليكترونية بتقديم الخدمات المالية من خلال الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول 20]]. ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناءً على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض) وجودة تلك الخدمات واتاحتها لكافة طبقات المجتمع. وقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك والنزاهة المالية [٨].

وتشير الدراسات إلى أن ٣٨% من البالغين حول العالم خارج الأنظمة المصرفية وغالبيتهم موجودون في دول جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبين أن ٧٥% من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف وبعد المسافات والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي وأن ٢.٥ مليار نسمة حول العالم لا يحصلون على خدمات مالية رسمية ولا يدخر سوي ٢٥% من البالغين

حول العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية. وتُظهر البحوث أن الحصول على منتجات الادخار قد يكون لها منافع ملموسة غير مجرد زيادة مدخرات العملاء حيث تساعد على تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك ورفع الانتاجية والدخول وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية.

وقد حرصت البنوك المصرية على تطبيق مبادرة البنك المركزي [١٥] في إرساء مفهوم الشمول المالي لضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي وذلك من خلال تشجيع المواطنين علي فتح حسابات بنكية خلال أسبوع الشمول المالي. وتقوم البنوك المركزية بدور مهم في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها مع إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدم الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية الأخرى حيث يكون فتح حساب جاري أو إيداع مالي نقطة انطلاق نحو تعميم الخدمات المالية بشكل كامل، إذ يتيح ذلك مساراً إلى مجموعة أوسع نطاقاً من الخدمات المالية المسؤولة المقدمة من خلال مؤسسات مالية أكثر قوة وتنوعاً. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن توفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الحسابات الرسمية من شأنه تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

وتحرص البنوك المركزية علي تحفيز القطاع المالي خصوصاً البنوك لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر مع زيادة عدد ماكينات الصرف الآلية ATM لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع مع تطوير نظم الدفع والتسوية مٌستخدمة في ذلك الاتصالات لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلي قاعدة بيانات وتشتمل هذه الجهات علي منظمات غير حكومية وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي ومكاتب البريد وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلي منافذ البيع.

ويهتم الشمول المالي بالعامل الاجتماعي وخصوصاً الفقراء ومحدودي الدخل إضافة إلى المرأة بالوصول إلى الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوي المعيشة.

وفي مصر يثار الكثير من حفيظة المتابعين فهل ثمة وعي كاف لدي البنك المركزي ولدي المصرفيين بمبررات اجتناب الفقراء للمصارف؟ لا شك أن النسبة الكبيرة لا تثق بالمصارف رغم سريتها المصرفية التي تحمي الكبار ولا تهم الفقراء المعدمين في تسجيل الأصول المنقولة.

**(١-٢) تعريف الشمول المالي المضاد**

يمكن استخدام مصطلح الشمول المالي المضاد [١٣]، لوصف ما يحدث في مصر من معاملات مالية شاذة تستحق الدراسة والتأمل في ظواهر اقتصادية خارقة حيث تكاد مصر أن تكون من البلدان القليلة في العالم التي تستخدم عشرات الملايين من الجنيهات نقداً للتسوق وشراء العقارات والسلع المختلفة بعيداً عن الجهاز المصرفي تماماً وبعقود ابتدائية غير مسجلة حيث يتم إدارة أي نشاط اقتصادي ضخم من خلال الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق ارباحاً بملايين الجنيهات دون علم الدولة.

ويعرض تقرير "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" بعض النتائج الرئيسية لقاعدة البيانات إلي جانب أفكار تفصيلية عن كيفية تَمكُن البالغين في أكثر من ١٤٠ دولة من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية، ودراسة البنك المركزي لتجارب بعض الدول أثبتت أهمية التوجه إلي الشمول المالي وهو ما يتوافق مع توجهات الدولة من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء والمهمشين والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلي جانب الاستفادة من الموارد الداخلية غير المستخدمة للدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية.

ويعرف الاقتصاد غير الرسمي على انه جميع النشاطات الاقتصادية والتي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه وتكون فيه أنواع معينة من الدخل ووسائل الحصول عليه غير مضبوطة من قبل مؤسسات المجتمع في بيئة قانونية واجتماعية. ويسمي الاقتصاد غير الرسمي بمصطلح السوق السوداء حيث فكرة التهرب عن نظر الدولة والعمل خارج طائلة الشرطة والنظام القانوني، والبائع المتجول تمثل صفة تطلق علي التجار غير ثابتي المكان والذين يقومون بعرض بضائعهم في الطرقات وقد عرف القانون المصري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في المادة الأولي فقرة "أ و ب" أن البائع المتجول هو كل من يبيع سلعاً أو بضائع أو يمارس حرفة أو صناعة في الطريق العام أو في مكان عام دون وجود محل ثابت وأنه من يتجول من مكان إلي آخر أو يذهب إلي المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول.

وهناك عالم موازٍ اسمه اقتصاد بير السلم يتم من خلاله تصنيع مواد غذائية وأدوية وصناعات معدنية وأسلحة خفيفة وثقيلة ويتم بناء مئات الأبنية وبيع آلاف السيارات دون معرفة اسم البائع باستخدام ما يسمي بالكحول وهو شخص يكتب كل شيء باسمه ويتحمل المسئولية القانونية دون أدني مسئولية علي صاحب النشاط الفعلي.

ويعتبر الشمول المالي المضاد وراء تضاؤل حصيلة الضرائب والتي صُنفت بأنها من أقل النسب العالمية حيث تصل إلى حوالي ١٣.٥% من الناتج القومي بالمقارنة بأكثر من ٣٠% في الدول المتقدمة والذي يتطلب توزيع الأعباء الضريبية بشكل أكثر عدالة وعدم معاقبة الطبقة المتوسطة والشركات الرسمية الأكثر التزاماً مع تضييق الخناق على مستخدمي الشمول المالي المضاد ومنع المعاملات النقدية المباشرة فيما يتعدى عشرة الاف جنيه وإيقاف توكيلات البيع.

**(١-٣) شروط الشمول المالي**

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوي المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي مما يؤدي إلى تقليل التعامل المالي النقدي واستخدام العملات حيث إن نسبة المعاملات المالية التي تتم خارج الجهات المصرفية الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد والجمعيات الأهلية المصرفية تكون كبيرة مما يمثل عائق كبير للتنمية الاقتصادية التي تسعي الدولة إلي تطبيقها وخاصة بعد تحرير سعر صرف العملة. وبالتالي يمكن تحديد شروط الشمول المالي في النقاط التالية:

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي.
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدي جدوى المنتجات الموجودة حالياً ومدي تناسبها مع أفراد المجتمع.
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع.
- متابعة العملاء ومدي رضائهم عن الخدمات المتاحة وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.

**(١-٤) أشكال تطبيق الشمول المالي**

تقوم البنوك المشاركة بفتح حسابات للعملاء الجدد وتقديم منتجات مصرفية جذابة لجذب المواطنين ممن لا يملكون حسابات مصرفية لوضع أموالهم في البنوك بمصروفات بسيطة بالإضافة إلى ابتكار أدوات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل لتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع.

ويشمل تطبيق الشمول المالي تواجد البنوك خارج مقارها في المناطق النائية والمهمشة وأقاليم مصر المختلفة والنوادي والجامعات مع عرض المنتجات المصرفية الملائمة لهذه الشريحة من المتعاملين.

وقد تمثلت جهود الحكومة المصرية في مجال تعزيز الشمول المالي فيما يلي: [٢].

- اصدار تعليمات للبنوك بتسهيل الحصول على الخدمات المصرفية، بأن تقوم البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها.
- توجيه البنوك باستمرار العمل بمراكز الاتصال لديها للرد على استفسارات العملاء، والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي.

- إطلاق مبادرة جديدة للعملاء غير المنتظمين في السداد من الأفراد الطبيعيين، بغرض إقالتهم من عثرتهم وتمكينهم من التعامل مع القطاع المالي الرسمي مرة أخري، وبما يساعد علي زيادة قدراتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلي.
- رفع الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، وإصدار المحافظ الالكترونية، والسماح للبنوك بفتح حسابات هاتف محمول لعملائها الحاليين باستخدام البيانات الخاصة بالتعرف على الهوية المسجلة لدي البنك.

**(١-٥) أهمية الشمول المالي للمواطن**

يعتبر الشمول المالي هام جداً للمواطن وذلك لأن تطبيق الشمول المالي يعني أن جميع فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف وذلك حتى لا يتعرض المواطن لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها.

ويعد الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة ويعمل على تحقيق الاستقرار المالي حيث إن الحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين مالياً من القطاع المالي الرسمي. ويضمن الشمول المالي قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجاتها والمنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهل الحصول عليها كما تراعي مصلحة المستهلك.

**(١-٦) فائدة الشمول المالي لمحدودي الدخل**

يهتم الشمول المالي بشرائح كبيرة من المجتمع وخاصة الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها مثل الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والأطفال والشباب وغيرهم. ويضمن الشمول المالي أن تحصل كافة الفئات على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم مما يؤدي لارتفاع مستوي المعيشة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة.

ويتحقق الشمول المالي من خلال قيام المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم خدمات مالية مناسبة مع حماية المستهلك وأن يحصل العميل علي معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وتزويد العميل بجميع المعلومات اللازمة في مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية وتوفير خدمات استشارية إذا تطلب العميل ذلك والاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حرص.

ويجب أن تهتم الدولة بالتثقيف والتوعية المالية من خلال المؤسسات المالية والمصرفية بالتعاون مع الجهات الحكومية حتى تستفيد الفئات المستهدفة التي تحتاج لزيادة الوعي المالي مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء مما يساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة.

**(١-٧) دور قواعد البيانات لتحقيق الشمول المالي**

تُعد قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي "المؤشر العالمي للشمول المالي" [٣] هي الأداة الأكثر قيمة في هذا الشأن حيث تقدم صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد لما تم التوصل إليه ومدي التقدم الذي تم تحقيقه في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الأساسية التي يحتاج اليها الأشخاص لحماية أنفسهم من الضيق والمشقة والاستثمار في مستقبلهم. ويعرض تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ "قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" بعض النتائج الرئيسية لقاعدة البيانات إلى جانب أفكار تفصيلية عن كيفية تمكن البالغين في أكثر من ١٤٠ دولة من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية.

كما يعرض التقرير إن لكل دولة نجاحات وتحديات وفرص فيما يتعلق بالشمول المالي حيث أوضحت مجموعة من البحوث تأثير ما تحققه الدول من تقدم في تحقيق أولويات مهمة مثل الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة بين الجنسين. والجدير بالذكر أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستخدم بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لتتبع ما تحقق من تقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتعكس بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ استمرار التقدم التكنولوجي مدفوعاً بأنظمة الدفع الرقمي والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية يتم الوصول اليها من خلال الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت مما ساعد علي توسيع نطاق الحصول علي الحسابات واستخدامها بصورة أكثر إقناعا في القارة الأفريقية حيث يمتلك ٢١% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول والتي تمثل ضعف النسبة في عام ٢٠١٤، ورغم تركز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في شرق القارة الأفريقية 16]] فقد أظهر تقرير عام ٢٠١٧ أن تلك الخدمات انتشرت في غرب القارة الأفريقية وقد حدث تحولاً في خريطة أنظمة الدفع حيث قام ٥٢% من البالغين بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية في عام ٢٠١٧ مقابل ٤٢% في عام ٢٠١٤ وقد دخلت المؤسسات التكنولوجية العملاقة في المجال المالي مستفيدة من المعرفة الدقيقة بالعملاء لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية وتسهيل عمليات الدفع التي تجري عبر فروعها التكنولوجية لزيادة استخدام الحسابات في الدول الصاعدة الرئيسية مثل الصين حيث يستخدم ٥٧% من مالكي الحسابات للهواتف المحمولة والأنترنت في عمليات الشراء أو دفع الفواتير وهي ضعف النسبة تقريباً في عام ٢٠١٤.

وقد تحقق قدر من التقدم في مساعدة النساء للحصول على الخدمات المالية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [١٤]، ففي عام ٢٠١٤ كان احتمال امتلاك الرجال في الهند لحسابات مصرفية تزيد بواقع ٢٠% منها عن النساء على حين أنه في عام ٢٠١٧ تقلصت الفجوة بين الجنسين إلى ٦% بفضل المساعي الحكومية القوية لزيادة امتلاك الحسابات المصرفية من خلال بطاقات الهوية بالبصمة الإليكترونية، ومع ذلك لا تزال النساء متأخرة عن الرجال في الحصول على الخدمات المالية في معظم دول العالم حيث يمتلك ٦٥% من النساء حسابات مصرفية مقابل ٧٢% من الرجال وتلك الفجوة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ عام ٢٠١١.

وقد أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول 22]]، التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها تساعد في تحسين إمكانيات كسب الدخل وتحد من الفقر، حيث توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة لا سيما للنساء حيث تمكنت الأسر التي تعولها النساء من زيادة مدخراتها بأكثر من ٢٠% وسمح لنحو ١٨٥ ألف أمرأه بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة وساعد على تقليص نسبة الفقر المدقع المعيشي بين هذه الأسر بواقع ٢٢%. ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد على إدارة المخاطر المالية بتسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة حيث توصل الباحثون في كينيا إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل فإن مستخدمو الخدمات المالية الرقمية لم يقللوا الإنفاق على أسرهم في حين قام غير المستخدمين لتلك الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسبة تتراوح بين ٧% إلى ١٠%. ويمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات حيث أدي التحول في برنامج للإغاثة في النيجر مدته ٥ أشهر إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهاتف المحمول بدلا من دفعها نقداً إلى توفير ٢٠ ساعة في المتوسط على المستفيدين وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.

وتساعد الخدمات المالية على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات 17]]، فعندما تم تزويد البائعين في كينيا 21]]، لا سيما النساء بحسابات ادخار فقد زاد استثمارهم ومدخراتهم بنسبة ٦٠% وزاد إنفاق الأسر التي تعولها نساء في نيبال على الأغذية (خاصة اللحوم والأسماك) بنسبة ١٥% وعلى التعليم بنسبة ٢٠% بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية وارتفع إنفاق المزارعين في ملاوي علي المعدات الزراعية بنسبة ١٣% كما زادت قيمة محاصيلهم بنسبة ١٥%.

ولم تتحسن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في امتلاك الحسابات المصرفية منذ عام ٢٠١٤ حيث أن نسبة امتلاك الحسابات أعلي بواقع ١٣% بين البالغين المنتمين لأغني ٦٠% من الأسر في الدول مقارنة بما ينتمون لأفقر ٤٠% من الأسر في تلك الدول ولا يزال سكان المدن يستفيدون من إمكانية الحصول علي التمويل علي نطاق أوسع مقارنة بالقري ففي الصين مازال ٢٠٠ مليون من البالغين في المناطق الريفية خارج نطاق النظام المالي الرسمي وبمواصلة إشراك مؤسسات الأعمال لزيادة فرص توسيع نطاق الشمول المالي أهمية بالغة حيث تدفع الشركات أجور العاملين بها نقداً لحوالي ٢٣٠ مليون من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية علي مستوي العالم وبالتالي فإن التحول إلي دفع الأجور إلكترونياً يساعد هؤلاء العاملين علي الانضمام إلي النظام المالي الرسمي وتتيح الهواتف المحمولة والإنترنت أيضاً فرصاً قوية لتحقيق هذا التقدم، وعالمياً يمتلك مليار من البالغين المحرومين من الخدمات المالية بالفعل هواتف محمولة ويتاح لنحو ٤٨٠ مليونا إمكانية الاتصال بالإنترنت [٤].

ويجب على القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإنمائية زيادة التركيز علي استخدام الحسابات المصرفية والذي ما يزال محصوراً في الادخار والاقتراض وبدون استخدام الأشخاص لحساباتهم بصورة نشطة مما يضيع تأثير قواعد البيانات عملياً والتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يحد من الفساد في الحكومات ويحسن مستوي الكفاءة، حيث انخفضت نسبة تسرب الأموال

المخصصة للمعاشات التقاعدية في الهند بواقع ٤٧% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإليكترونية بدلاً من تسليمها نقداً على حين أدي توزيع التحويلات الاجتماعية في النيجر عبر الهاتف المحمول إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠%.

وتعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي مورداً لا غني عنه لمن يعملون علي زيادة شمول هذه الخدمات 18]]، والجدير بالذكر أن الملكة ماكسيما ملكة هولندا وهي المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشئون التمويل الشامل من أجل التنمية والرئيسة الفخرية للشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي، قد شاركت مع فريق المؤشر العالمي للشمول المالي إلى جانب مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي ومؤسسة بيل ومليندا جيتس على مساندة هذه المبادرة بالغة الأهمية لقياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية.

## (٢) دور البنك المركزي المصري في تحقيق الشمول المالي

لإتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك والجمعيات الأهلية وشركات التأجير التمويلي والتأمين ومكاتب البريد وشركات الرهن العقاري يلزم استخدام الخدمات المالية (جانب الطلب) والذي يتطلب جودة وأسعار مناسبة من خلال القنوات الرسمية (جانبي العرض والطلب) وهو ما يتطلب دراسة ركائز الشمول المالي وهي حماية المستهلك مالياً والتثقيف والتوعية المالية إلى جانب استخدام الخدمات المالية الرقمية ورعاية الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة [٥].

ودراسة البنك المركزي لتجارب بعض الدول أثبتت أهمية التوجه إلى الشمول المالي وهو ما يتوافق مع توجهات الدولة من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء والمهمشين والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى جانب الاستفادة من الموارد الداخلية غير المستخدمة للدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية

وبناء على ما سبق ذكره يتمثل دور البنك المركزي المصري في تحقيق الشمول المالي فيما يلي:

### (٢-١) وضع قواعد وتشريعات

يتطلب وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها لتحقيق دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي أن يتم إصدار عدد من التعليمات الرقابية والقواعد المنظمة للعمل المصرفي إلي جانب إنشاء مركزية بالبنك المركزي المصري تهدف إلى ترسيخ وتحسين مستوي الشمول المالي بمصر وذلك يتطلب:

- 
- **إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة**

إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مؤسسة التمويل الدولية [٩]، يتطلب تعريف موحد (تبعاً للشركات القائمة بالفعل).

**وفقا لحجم المبيعات**

| الشركات القائمة | متوسطة | صغيرة | متناهية الصغر |
|---|---|---|---|
| حجم المبيعات | ٥٠-٢٠٠ مليون جنيه | ١-٥٠ مليون جنيه | أقل من مليون جنيه |

**وفقا لرأس المال**

| الشركات الجديدة وحديثة التأسيس | رأس المال | |
|---|---|---|
| | **شركات صناعية** | **شركات غير صناعية** |
| متوسطة | ٥ – ١٥ مليون جنيه | ٣ – ٥ مليون جنيه |
| صغيرة | ٥٠ ألف – ٥ مليون جنيه | ٥٠ ألف – ٣ مليون جنيه |
| متناهية الصغر | أقل من ٥٠ ألف جنيه | |

وكانت مبادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- نسبة القروض ٢٠% من محافظ البنوك.
- سعر فائدة مخفضة للشركات الصغيرة.
- ٥ مليار قروض لمدة ١٠ سنوات لتمويل آلات ومعدات شركات متوسطة "زراعة وصناعة وطاقة متجددة".
- ١٠ مليار قروض لتمويل رأس المال العامل لشركات متوسطة "زراعة وصناعة وطاقة متجددة".
- آلية ضمان مخاطر الائتمان.

**وكان تطور محفظة القروض بالمليار جنيه للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على النحو التالي:**

| نوع الشركة | | ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ | ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ | التغير | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|
| المتوسطة | حجم التمويل | ٤٩ | ٦٦.٤ | ١٧.٤ | %٣٥.٥ |
| | العدد | ٦٠٠٦ | ٨٧١٨ | ٢٧١٢ | %٤٥.٢ |
| الصغيرة | حجم التمويل | ١١.٨ | ١٧ | ٥.٢ | %٤٤.١ |
| | العدد | ٤٣٨٥ | ٦٥٩٩ | ٢٧١٢ | %٥٠.٥ |
| متناهية الصغر | حجم التمويل | ١٢.٣ | ١٧.٦ | ٥.٣ | %٤٣.١ |
| | العدد | ١٠٦٠٩ | ٢٢٠٢٦ | ١١٤١٧ | %١٠٧.٦ |
| الإجمالي | حجم التمويل | ٧٣.١ | ١٠١ | ٢٧.٩ | %٣٨.٢ |
| | العدد | ٢١٠٠٠ | ٣٧٣٤٣ | ١٦٣٤٣ | %٧٧.٨ |

- **إتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل**

لوضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها لتحقيق دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي يتم إتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل على النحو التالي:

| البيان | محدودي الدخل | | متوسطي الدخل | فوق المتوسط |
|---|---|---|---|---|
| | شريحة جديدة | دون تعديل | دون تعديل | شريحة جديدة |
| النسبة | ٥% | ٧% | ٨% | ١٠.٥% |
| الحد الأقصى للدخل الشهري | أقل من ١.٤ ألف جنيه | ٢.٥ – ٣.٥ ألف جنيه | ٨ – ١٠ ألف جنيه | ١٥ – ٢٠ ألف جنيه |
| الحد الأقصى لسعر الوحدة محل التمويل | ١٦٥ ألف جنيه | | ٥٠٠ ألف جنيه | ٩٥٠ ألف جنيه |

- **خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول**

لوضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية [٧]، بكافة أشكالها لتحقيق دور البنك المركزي في تحقيق الشمول فقد أصدر البنك القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول على النحو التالي:

- توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية، للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية.
- تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول منها صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية.
- السماح باستقبال تحويلات المصريين من الخارج بأسلوب ميسر وسريع، مع إمكانية صرف التحويل من خلال مقدمي الخدمة المنتشرين بمحافظات الجمهورية.
- إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع عن طريق وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تشكيل المجلس القومي للمدفوعات لضمان التعاون بين الجهات المعنية بنشر استخدام الخدمات المالية الرقمية وضمان جودتها بقرار جمهوري.

**(٢-٢) دراسة جانبي العرض والطلب وتحديد الفجوات**

وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري علي البدء في تطبيق الشمول المالي على مرحلتين:

- المرحلة الأولي: إعداد دراسة وقياس الشمول المالي على جانب العرض (المعروض من الخدمات) حيث يتطلب خطة لتحليل البيانات تشتمل على عدة محاور على النحو التالي:
  - المحور الأول: تصميم وتخطيط البيانات المطلوبة على جانب العرض ويتطلب تشكيل لجنة داخلية بالبنك من بين إداراته المعنية وإنشاء لجنة تسيير أعمال تضم ممثلين من البنك والأطراف ذات الصلة لتحديد أولويات احتياجات البيانات المطلوب تجميعها.
  - المحور الثاني: تجميع البيانات وتحليلها.
  - المحور الثالث: إصدار التوصيات بناء على نتائج الدراسة على جانب العرض.
- المرحلة الثانية: بناء على نتائج الدراسة على جانب العرض يتم اتخاذ القرار بشأن أحد البدائل التالية:
  - البدء في إعداد الدراسة الكمية على جانب الطلب وتحديد الفجوة.
  - تحديد أهداف مستقبلية للقطاع المالي مع ترتيب أولويات التنفيذ.
  - إعداد إستراتيجية قومية على مستوي الجمهورية.

**(٢-٣) نشر الثقافة المالية**

تم نشر الثقافة المالية كدور رئيسي للبنك المركزي المصري في تحقيق الشمول المالي على النحو التالي:

- قام المعهد المصرفي المصري بإعداد الإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة وتتمثل في البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم.
- أصدر البنك المركزي نشرتين تعريفيتين للشمول المالي موجهة للعملاء والعاملين بالقطاع المالي.
- التنسيق مع البنوك للتواجد في المناطق النائية والمهمشة والأقاليم.
- فتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدني لفتح الحساب تحت شعار حساب لكل مواطن.

**(٢-٤) الجهود المبذولة على المستوي الإقليمي والدولي**

تتمثل الجهود المبذولة على المستوي الإقليمي والدولي لكي يحقق البنك المركزي الشمول المالي فيما يلي:

- **علي المستوي الإقليمي**

- الانضمام لفريق عمل الشمول المالي المنبثق من صندوق النقد العربي.

- **علي المستوي الدولي**

- انضمام البنك المركزي المصري إلي التحالف الدولي للشمول المالي.
- انضمام البنك المركزي المصري لمجموعات العمل التابعة للتحالف المشار إليه للاستفادة من الخبرات الفنية للدول الأعضاء.
- تنظيم البنك المركزي المصري بالتعاون مع الجهات ذات الصلة بالشمول المالي للمنتدى العالمي الذي ينظمه التحالف الدولي للشمول المالي في مصر.

## (٣) دراسة حالة الباعة الجائلين في محافظة الإسكندرية

**(٣-١) مقدمة**

تنتشر الأسواق العشوائية وفقاً لتقرير التنمية البشرية المحلية الصادر عن وزارة التنمية المحلية ومعهد التخطيط القومي بوزارة التخطيط عام ٢٠١٦ وسط التجمعات السكنية بالمناطق العشوائية والشوارع وعلى الأرصفة وحول مواقف السيارات الأجرة والقطارات وغيرها، ويبلغ عددها نحو ١١٠٣ سوق عشوائي تحتوي على عدد ٣٣٤ وحدة بيع في ٢٣٠ مدينة بالمحافظات. وتبلغ نسبة الأسواق اليومية منها ٧٣.٥٨% من اجمالي عدد الأسواق، ويفتقر معظمها لخدمات المرافق والتخلص من مخلفاتها بالطرق الحديثة وعدم توفير قروض للباعة الجائلين ومعظمهم من محدودي الدخل والذي انضم إليهم مؤخراً بعض الفئات من متوسطي الدخل اللذين فقدوا عملهم في العديد من المجالات بسبب الظروف الاقتصادية، بالإضافة الي تراجع فرص التوظيف الرسمية في الوجه البحري وانخفاضها بنسبة كبيرة في الصعيد [١٢].

يُمثل النمو التدريجي والمخيف لظاهرة الباعة الجائلين مشكلة، كما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [١٤]، وهو ما يتطلب التعرف على ما يسمي علمياً السوق غير الرسمي أو الاقتصاد غير الرسمي ونشأته وتاريخه، مما يتطلب التعرف علي البائع المتجول وعمالة النساء والأطفال وتصنيف

الباعة الجائلين وعملية البيع نفسها، وأيضاً التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الباعة الجائلين والمشاكل الناتجة عن وجودهم في الشوارع والميادين سواء كانت حضارية أو أمنية ونقاط القوة والضعف والتحديات الموجودة في الفراغات الحضرية.

وقد قام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مركز المشروعات الدولية الخاصة [١] بعمل دراسة على أكثر المحافظات التي تنتشر فيها الباعة الجائلين وهي: الإسكندرية والقاهرة والجيزة وبور سعيد من خلال توزيع استمارة استبيان على عدد ٥٠٠ من الباعة الجائلين. وقد ذكرت الدراسة ضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات لإحداث تغيير في الاتجاهات والممارسات الحكومية تجاه الباعة الجائلين وذلك لعدة أسباب:

- يمثل الباعة الجائلون أكثر من ٥ مليون مواطن على الأقل.
- ان مهنة بائع متجول تعتبر فرصة عمل أوجدها المواطن نفسه وبالتالي فإن هذه الفرصة لم تكلف الدولة آلاف الجنيهات كغيرها من فرص العمل.
- ان تلك الفئات بدأت منذ عام ٢٠٠٠ يدخل فيها الحاصلين على مؤهلات عليا وأصبح هيكل الباعة الجائلين مختلف تماماً عما كان عليه حيث أصبح بداخله جميع المؤهلات.
- ان انخفاض مستوي المعيشة وارتفاع معدلات الفقر في مصر جعل الفقراء يمثلون ٤٨% ومن ثم أصبح وجود الباعة الجائلين أمراً ضرورياً في توفير السلع أو بعض الخدمات لفئات عريضة من الشعب حيث تقل تكلفة ما يتم بيعه من السلع أو الخدمات لتتماشي مع إمكانيات الطبقات الفقيرة.
- يجب ان يؤخذ في الاعتبار أن البائع المتجول نفسه هو مستهلك لمواد وسلع تباع أيضاً في الأسواق وهو دائماً يبحث عن السلعة الرخيصة بصرف النظر عن مدي جودتها.
- ان مهنة الباعة الجائلين بدأت تجذب بعض الذين لا يتمتعون بالجنسية المصرية مثل تواجد السودانيين والصينين والسوريين في الأسواق الذي يسبب الكثير من المشاكل الأمنية ولذا فإنه مطلوب توفير مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحد من ذلك.
- إن فرص الانحراف والاتجاه الي التطرف والإرهاب أو تجارة الممنوعات والبلطجة سوف تزداد إذا لم تراعِ مجموعة من السياسات تقنين الوضع الذي يحمي المجتمع من المخاطر.
- ان حقوق الانسان والمواطن في السكن والعمل ينصب أيضاً علي البائع المتجول في ان تكون هناك مجموعة من السياسات تعطيه حق من الحقوق الضرورية له وهو حق البيع وحق الترخيص وحق العمل ولذا فإن السياسات المتوازنة مع القوانين والأعراف الدولية أمر حتمي وضروري.
- لابد من وضع مجموعة من السياسات التي تؤهل وتشجع وتجذب تلك الفئة الي القطاع الرسمي للدولة الأمر الذي يساعد علي دمج هذه الفئة في الإطار العام للاقتصاد.

- تعتبر العدالة الاجتماعية ومراعاه وضع سياسات خاصة بتحقيق الضمان الاجتماعي للبائع المتجول وأسرته أمر ضروري وحتمي ولذا لابد من اتخاذ سياسات مشجعه ومحفزة نحو نظام تأمين اجتماعي متوازن للبائع المتجول.

**(٣-٢) الاقتصاد غير الرسمي**

يشمل الاقتصاد غير الرسمي كل النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب والتي لا يتم مراقبتها من قبل الحكومة والتي لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، وذلك على العكس من الاقتصاد الرسمي وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بالدول النامية، الا أن كل الأنظمة الاقتصادية تحتوي على اقتصاد غير رسمي. ويعرف الاقتصاد غير الرسمي على انه جميع النشاطات الاقتصادية والتي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه وتكون فيه أنواع معينة من الدخل ووسائل الحصول عليه غير مضبوطة من قبل مؤسسات المجتمع في بيئة قانونية واجتماعية. ويسمي الاقتصاد غير الرسمي بمصطلح السوق السوداء حيث فكرة التهرب عن نظر الدولة والعمل خارج طائلة الشرطة والنظام القانوني.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي علي أنه اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الموازي وهو يشتمل إلي جانب الأنشطة غير المشروعة أيضاً أشكال الدخل التي لا يتم الإبلاغ عنها والتي تم الحصول عليها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بالمقايضة ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات وعلي ذلك يتم تقسيم الاقتصاد غير الرسمي إلي أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة والتي يلزم أن تخضع لسيطرة الدولة.

ويساهم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في توفير فرص عمل لنحو ٩ ملايين مواطن حيث يزدهر وقت الكساد عندما تضعف القوة الشرائية، وهناك خلاف حول تقدير الاقتصاد غير الرسمي حيث تقدره الحكومة من ٦٠ إلى ٨٠ مليار جنية وهناك تقدير آخر لحجم الاقتصاد غير الرسمي يصل إلى حوالي ٩١ مليار جنية وأنه قد يصل الي حوالي ١١١ مليار جنية إذا أضُيف له حجم الأنشطة غير المشروعة وبالتالي فإن وزن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يلعب دور فعال في الاقتصاد المصري.

ويتميز الاقتصاد غير الرسمي بعدة خصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التحرر من القيود التنظيمية للاقتصاد الرسمي وذلك من حيث تنظيم العمل ونمط الانتاج والتوزيع وفي الغالب ٩١% من منشآت الاقتصاد غير الرسمي في مصر تكون مشروعات فردية.
- عدم خضوع الاقتصاد غير الرسمي للقوانين الرسمية أدي إلى اتباع قواعد اكسبته المرونة في العمل والأجور ونظام السوق حيث يبلغ متوسط عدد ساعات التشغيل الاسبوعي في مصر حوالي ٧٠ ساعة.

- يعتمد العمل في الاقتصاد غير الرسمي على الجهد المبذول وكثافة العمالة مقابل رأس المال المستخدم مما يؤدي إلى ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة حيث بلغت نسبة رأس المال المستثمر في الاقتصاد غير الرسمي في مصر نحو ٣٦% مقابل ٣٣% للنشاط التجاري و ٣١% للنشاط الخدمي.
- يتسم العمل في الاقتصاد غير الرسمي بصغر حجم المنشأة إن وجدت حيث إنه في الغالب لا توجد منشأة على الاطلاق ولا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي وقد بلغ متوسط عمر المنشأة الثابتة في الاقتصاد غير الرسمي في مصر حوالي ٧ سنوات بنسبة ١٢% في حين ان ٣٨% يتراوح عمره ما بين ٣ و ٤ سنوات.
- يتسم العاملون في الاقتصاد غير الرسمي بتدني مستوياتهم المهارية.

وتعتبر قضية إضفاء الطابع الرسمي، أو تحويل الكيانات والأنشطة الخارجة عن القانون إلى قطاع قانوني، من القضايا الشائكة التي ينبغي دراستها للوصول الي حلول وإستراتيجية للحد من تلك المشكلة. حيث هناك تصور خاطئ واسع الانتشار مفاده أن إضفاء الطابع الرسمي هو مجرد محاولة لجمع الأموال للخزانة ولا يقدم فائدة تُذكر لأي شخص آخر، وإضفاء الطابع الرسمي على العاملين في القطاع في غير الرسمي من شأنه أن يجبرهم على الانتقال من نموذج التشغيل منخفض التكلفة الأكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى بيئة رسمية مقيدة ومكلفة. ووفقًا لهذا الرأي فإن عدم دمج القطاع غير الرسمي لن يؤدي إلا إلى حرمان الاقتصاد من الفوائد الضخمة المحتملة من إضفاء الطابع الرسمي. وعلي الجانب الآخر فأن المستهلكين سوف يدفعون أسعارًا أعلى على الأرجح، الا انهم سيكونون مطمئنين إلى أن السلع التي يستهلكونها يتم فحصها للبعد عن المخاوف التي تتعلق بالسلامة والصحة. ويمكن للباعة الجائلين والعمال المهمشين ورجال الأعمال والمجتمع ككل أن يصبحوا أفضل حالًا. مما سيمكن الباعة والعمال ورواد الأعمال من تأمين المدخلات بتكاليف أقل، والوصول إلى خدمات البنية التحتية والائتمان، والاستفادة من الأسواق الموسعة، وتجنب المدفوعات غير الرسمية للبقاء غير رسمي. وتحفيزهم على توسيع أعمالهم. أما بالنسبة للمجتمع، ستساهم هذه التغييرات في زيادة سرعة النمو الاقتصادي والحد من الفقر، لا سيما في ضوء الأدبيات التجريبية المتزايدة التي تظهر ارتباطًا إيجابيًا بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي. وهناك قلة قليلة من جهود الإصلاح يمكن أن تفعل نفس القدر لتعزيز التنمية في مصر مثل إضفاء الطابع الرسمي. وتشمل الإصلاحات المقترحة تبسيط القواعد المتعلقة بالوصول والتشغيل والخروج، وإنشاء منظمة للإشراف على عملية إضفاء الطابع الرسمي. ولقد نجحت حزمة الإصلاحات هذه في بلدان نامية أخرى، ولا يوجد سبب يمنع مصر من تولي زمام المبادرة في إضفاء الطابع الرسمي في الشرق الأوسط 19]].

ويعد حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيراً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولطالما لعب القطاع غير الرسمي دوراً جوهرياً في الاقتصاد المصري وخصوصاً في أوقات الأزمات، إلا أن ذلك الدور لم يكن يوماً محل اتفاق بين الأكاديميين وذوي التخصص، فمنهم من يري فيه منظومة اقتصادية

ينبع منها شبكة حماية اجتماعية تتكون بشكل تلقائي لتوفر مصدراً للدخل ومجالاً للدعم في الأوقات التي ينحسر فيها دور الدولة ويتراجع فيها نشاط القطاع الرسمي. ومنهم من لا يراه سوي كتلة ضخمة من الموارد التي لم تمتد لها يد الضرائب بعد، فضلا عن ارتباطه الوثيق بمعظم الآفات التي تفشت في بنيه المجتمع المصري علي مدار العقود الأخيرة كالعمل في أماكن غير آمنة وعمالة الأطفال والعشوائيات وغيرها. الا أن القطاع غير الرسمي لم يكن دوماً بهذا الحجم الكبير في مصر، ولكنه نما بشده خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات وتحديداً الخصخصة، وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وما تلاها من ثورة ٢٠١١. ويعد من ضمن أهم أسباب ظهور القطاع غير الرسمي: عجز الاقتصاد عن توليد عدد كافٍ من فرص العمل الرسمية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل الذين ارتفع تدفقهم بشكل كبير في التسعينات، وضعف مستويات المعيشة يجعل الأسر تدفع بأبنائها مبكراً لسوق العمل، وهو ما يعني عدم وجود فرصة للحصول على وظيفة رسمية في المستقبل[٦].

**(٣-٣) تعريف البائع المتجول**

البائع المتجول تُمثل صفة تُطلق على التجار غير ثابتي المكان والذين يقومون بعرض بضائعهم في الطرقات، وقد عرف القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في المادة الأولي فقرة "أ و ب" أن البائع المتجول هو كل من يبيع سلعاً أو بضائع أو يمارس حرفة أو صناعة في الطريق العام أو في مكان عام دون وجود محل ثابت وأنه من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول. وتختلف أشكال الباعة الجائلين في الشارع حسب مجال عملهم وطريقة وقوفهم في الشارع وكذلك طريقة الحركة والترويج للبضاعة التي يحاولون عرضها في الشارع وكذلك حجم المعروضات ويمكن تقسيم الباعة الجائلين إلى قسمين:

- **باعة جائلين متنقلين**

وهذه الفئة ليس لهم مكان ثابت يعرضون فيه بضائعهم مثل بائعي الخضروات المتجولين وبائعي المنتجات الصغيرة كالمناديل وقد يدخل عمل هؤلاء الباعة الجائلين تحت صورة جريمة التجول عندما يقوم البائع باستجداء الناس في الطريق العام ببيع السلع غير المهمة.

- **باعة جائلين ثابتين**

وهذه الفئة هم الذين يستخدمون الطريق العام في عرض بضائعهم وهو ما يشكل ظاهرة إشغال الطريق العام وهم من ضمن أسباب الأزمة المرورية.

وتختلف أشكال الباعة الجائلين حسب النوع إلى عمالة الرجال وعمالة الأطفال وعمالة النساء. ويمكن تصنيف الباعة الجائلين على عدة مستويات حسب الخلفية المكانية للباعة وكذلك حسب نوع البضاعة التي يقوم ببيعها في الشارع حسب:

- **الخلفية المكانية للباعة**

تعتبر القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنيا من أكبر المحافظات المستقبلة لنشاط البيع المتجول وبهم أكثر من ٧٠% من الباعة الجائلين وتجار الأرصفة في مصر، وقد حصر الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصاء وجود ١٣.٦ مليون بائع يعملون في القطاع الخاص غير المنظم خارج المنشآت أي في الاقتصاد غير الرسمي والذي يقدر عددهم بستة مليون بائع في المتوسط حيث تُقدر تجارة الشوارع والباعة الجائلين في مصر بحوالي ٨٠ مليار جنية سنوياً، ويعتبر نشاط البيع المتجول كبير ويحتوي علي فئات متعددة ذو خلفيات مختلفة تحت ضغط الحاجة حيث يمثل ٤٥% فئة يعملون لصالح أصحاب المحال و١٤% فئة أفراد بلا مأوي أو عمل و٨% فئة بلطجية و١٩% فئة حاملي مؤهلات متوسطة و٦% فئة مسجون سابق تائب و٨% فئة من محافظات أخري.

- **أنواع البضائع**

وُجد أن حوالي ٣٤% من الباعة الجائلين يعملون في الأسواق لبيع الفواكه والخضروات وحوالي ٢٠% يعملون في بيع الملابس وحوالي ١٠% يعملون في بيع الإيشاربات والإكسسوارات وحوالي ٩% في الأطعمة والمشروبات وحوالي ٨% يبيعون السجائر وأن حوالي ٤% يبيعون الكتب.

**(٣-٤) المشاكل الناتجة عن انتشار ظاهرة الباعة الجائلين**

يؤدي انتشار الباعة الجائلين بطريقة غير مقننة في الأحياز الحضرية والميادين العامة والأسواق والشوارع إلى وجود العديد من الآثار السلبية والمشاكل الظاهرية التي يجب أخذها في الاعتبار حتى يتم الحصول على منظومة واستراتيجية جيدة في الحل، ويمكن إجمال المشاكل الناتجة عن انتشار الباعة الجائلين على النحو التالي:

- **مشاكل أمنية**

ترتبط ظاهرة الباعة الجائلين والأسواق العشوائية بارتفاع معدلات الجرائم الجنائية ومن أبرزها مخالفة القوانين وتنظيم إشغال الطريق العام إلي جانب لوائح الصحة العامة وغير ذلك من القوانين واللوائح المُنظمة للصحة العامة والنظام العام، وأيضاُ زيادة معدلات جرائم العنف والمشاجرات التي تتم بين هؤلاء الباعة وغيرهم من الباعة ومع أصحاب المحلات التجارية أو المواطنين مع زيادة معدلات جرائم مقاومة السلطات والاعتداء علي مأموري الضبط القضائي والاعتداء علي موظفي الأحياء ومفتشي التموين والصحة أثناء مباشرتهم عملهم، وأيضاً إعاقة وتعطيل حركة المرور مما قد يصل إلي وقف حركة المرور كلياً في بعض الشوارع الجانبية والرئيسية والذي يؤثر علي الأداء العام لأجهزة الدولة وعجلة الإنتاج وتأثير ذلك سلباً علي حركة السياحة.

- **مشاكل سياسية**

تؤدي إلى ضعف الثقة في أجهزة الدولة علي أذهان المواطنين وأيضاً تأثيرها على السياحة في الدولة بسبب التقارير التي تنشر عن هؤلاء الباعة والأسواق العشوائية التي تكون في مواجهة كل من يزور الدولة بسبب السياحة.

- **مشاكل اجتماعية واقتصادية**

تؤدي إلى انتشار الفوضى وتدني الذوق العام والإضرار بحقوق المستهلكين وتلوث البيئة ولإضرار بالصحة العامة إلى جانب التأثير السلبي على الاقتصاد بهروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

- **مشاكل إدارية**

تمثل نسبة ٩٥% من الباعة الجائلين في مصر غير المصرح لهم بالعمل لأسباب ترجع إلى صعوبة استخراج التصريح وعدم معرفتهم معرفة جيدة بالقانون وكيفية التعامل معهم وعدم احترامهم للقانون الذي لا يطبق في معظم الأوقات بالطريقة الصحيحة.

- **مشاكل جمالية**

أدي تجمع الباعة الجائلين في الشوارع والميادين العامة والأسواق بطريقة عشوائية وغير حضارية إلى أضافة مظهر سيئ على أماكن تواجدهم وبالتالي المظهر العام للمدينة.

**(٣-٥) تحليل رباعي لظاهرة الباعة الجائلين في مصر**

يتم تحليل ظاهرة الباعة الجائلين في مصر من خلال دراسة نقاط القوة والضعف والتحديات "الفرص" والمعوقات على النحو التالي:

- **نقاط القوة**

تتمثل في: يغطي وجود الباعة الجائلين احتياج اساسي للمجتمع، ورغبة الباعة الجائلين في تحسين وضعهم وتقنينه، والقوة البشرية المتاحة والتي يمكن استغلالها إذا أحسن توجيهها، وسهولة إيجاد الحافز الذي يشجع علي الحصول علي الاستقرار واعتبارهم كمستثمرين صغار، وإعادة توجيه الأموال التي تدفع بشكل غير رسمي في هيئة رشاوي إلي داخل المنظومة المالية الرسمية للدولة، وإعادة توجيه بعضهم للعمل في أعمال أخري تفيد خطة الدولة، واستتباب الأمن المجتمعي والاقتصادي بتقنين أوضاع هؤلاء الباعة، وتحسين مستوي جودة الحياة لسكان المناطق التي تعاني من وجود تجمعات غير رسمية.

- **نقاط الضعف**

تتمثل في: تفشي الظاهرة في الأماكن الأكثر حيوية في قلب عواصم المدن، وتأثر حركة المرور الخاصة بالطرق وأرصفة المشاة بشدة، وضعف الاستدامة في فرض السيطرة الأمنية لضبط الوضع علي الأرض، والمظهر غير الحضاري للوجود العشوائي، وتقليل القيمة الإيجارية والمعنوية للمناطق ذات التواجد المكثف للباعة الجائلين، وتأثير الباعة الجائلين علي المحلات التجارية المتخصصة والتي تتأثر تأثير سلبي بوجود الأسواق غير القانونية، ومستوي الفقر العام غير المسبوق الذي تعاني منه شرائح عديدة من المجتمع، وارتفاع مستوي البطالة وركود السوق التجاري، والهجرة الداخلية من الريف للمدن لإيجاد فرصة عمل، وقلة مستوي جودة المنتجات المباعة خاصة الملابس والاطعمة، وغياب أبسط قواعد الأمن والإنقاذ في حالة حدوث أي ظرف طارئ.

- **التحديات**

تتمثل في: يلزم التنسيق بين وجود أسواق الباعة الجائلين وبين المحلات التجارية الدائمة ذات التراخيص، واستصدار قانون منظم لعمل الباعة الجائلين، وإيجاد مكان ثابت يضمن للباعة الاستقرار ويكون في ذات الوقت قريب من مكان عمله الأول وجاذب لحركة الشراء، ووضع خطة شاملة تدرج منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية للمساهمة في الحل والتطوير، وتنمية المجتمعات الريفية والحضرية لوقف نزيف الهجرة الداخلية، وحل الالتباس بين عدم تقبل المجتمع لوجود الباعة الجائلين وبين احتياجهم لهم خاصة في المناطق الفقيرة والمتوسطة، وكيفية الرقابة علي السوق غير المرخص وآلية التحكم فيه ومراقبته، ووضع حلول سريعة عن دراسة حقيقية وواقعية وقابلة للتنفيذ، إمكانية عمل سوق متحرك أو غير دائم يسمح بسعة في الحيز العمراني في أوقات الذروة، وإمكانية الاستفادة بتلك الأسواق كواجهة سياحية وقيمة مميزة للمناطق.

- **المعوقات**

تتمثل في: عدم الرغبة الحقيقية لإصدار قانون تنظيم عمل الباعة الجائلين، والفساد المستشري في المحليات والأجهزة الإدارية للدولة والتي تمنع أي محاولة جدية لحل المشكلة، وقلة توفر أحياز عمرانية مناسبة تصلح كأسواق بديلة داخل المدن التي تعاني من المشكلة، والارتفاع المتوالي والمتزايد في حجم البطالة بين المصريين وجميع الفئات العمرية مما يزيد من حجم سوق الباعة الجائلين، وانخفاض أسعار المنتجات المباعة في الأسواق العشوائية عن تلك الموجودة في المحلات التجارية وفي بعض الاحيان تكون رديئة الصناعة.

### (٣-٦) تحليل لظاهرة الباعة الجائلين في محافظة الإسكندرية

تمثل ظاهرة الباعة الجائلين ظاهرة اقتصادية واجتماعية يعمل بها الكثير من المصريين وتخدم ملايين المصريين ويجب الا يقتصر التعامل معها علي المفهوم الأمني فقط فليس بالأمن وحده تنتظم الحياة، ولكن يجب أن تكون الحلول من خلال منظومة علي عدة مستويات، حيث يتطلب ذلك بعض دراسات السكان والأسواق التاريخية والواقع المساحي لأنشطة البيع المتجول داخل محافظة الاسكندرية ثم الطرق القائمة اللازمة لتحويل الباعة الجائلين من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي، يلي ذلك دراسة مشكلة الباعة الجائلين داخل المحافظة من خلال عمل استبيان للوقوف علي الظاهرة وسوف يتم تطبيق الاستبيان علي اربعة أحياء رئيسية علي مستوي المحافظة وهي (المنتزه – وسط – شرق – غرب) والتي تمثل الأحياء التي بها تجمعات كبيرة ونسبة كبيرة من الباعة الجائلين وتجار الأرصفة، ومن ثم عمل تحليل ديموغرافي للظاهرة ثم محاولة وضع استراتيجية للحل علي عدة مستويات تشمل المستويات السياسية والتشريعية والتخطيطية والتصميمية.

#### (٣-٦-١) النشاط الاقتصادي في محافظة الإسكندرية

تتميز محافظة الإسكندرية بتعدد الأنشطة الاقتصادية، فتشتمل علي الصناعة والزراعة والصيد والسياحة والتجارة والتعدين، وتُعد الإسكندرية مركزاً رئيسياً للنشاط الصناعي في مصر، حيث يُمثل

الانتاج الصناعي فيها ٣٥% من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر بالإضافة إلي كونها ميناء رئيسي ومركز تجاري هام حيث يمر عبر مينائها حوالي ٦٠% من تجارة مصر الخارجية، ويُعتبر من أهم الصناعات الموجودة بها الغزل والنسيج والصباغة والبتروكيماويات والغاز الطبيعي والحديد والصلب والورق والطباعة وصناعات الأسمنت بالإضافة إلي الصناعات الغذائية وصناعة الأسمدة، ويرجع هذا التنوع في الصناعات لما يتميز به الموقع من توافر للمقومات الأساسية لتلك الصناعات.

ولقد أصبحت الإسكندرية رائدة في مجال الصناعات الصغيرة حيث يمكن من خلالها خلق فرص عمل جديدة بما يحقق أهداف التنمية الشاملة وقد صدر قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مكتب خدمة المستثمرين بمحافظة الإسكندرية برئاسة المحافظ وعضوية المسئولين التنفيذيين المعنيين بجانب مجموعة من الخبراء في مجال الاستثمار تحت اسم أمناء الاستثمار للاستفادة بآرائهم في دفع عجلة الاستثمار.

ومجالات الاستثمار المختلفة في محافظة الإسكندرية يمكن أجمالها في:

المشروعات الصغيرة والحرفية، ومشروعات المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية، ومشروعات مدينة الحرفيين بالمنشية الجديدة، والمولات الرئيسية، والمحلات السياحية، والمستشفيات الاستثمارية، والمدارس الخاصة، والمشاريع السياحية، والاستثمار في قطاع الزراعة، والاستثمار في مجال الصناعة.

كما أنها تتسم بوجود آثار غارقة (كنشاط سياحي) جاءت نتيجة لتعرض الإسكندرية للعديد من الزلازل الشديدة والتي ألقت بكثير من مباني وقصور وقلاع الإسكندرية في مياه البحر، ومن أشهر هذه المباني منارة الإسكندرية القديمة إحدى عجائب الدنيا السبع، وترجع الأهمية الفائقة للآثار الغارقة إلى الميناء الغارق الموجود أسفل صخرة جزيرة فاروس.

**(٣-٦-٢) الباعة الجائلين وتجار الأرصفة داخل محافظة الإسكندرية**

تعاني محافظة الإسكندرية من انتشار ظاهرة الباعة الجائلين وتجار الأرصفة وقد زادت من سطوه الباعة الجائلين لتصل إلى حد غلق شوارع كاملة أمام حركة السيارات والمشاة وتسلط البلطجة على إدارة تلك الأسواق، وتكاد تنتشر ظاهرة تجار الأرصفة في أغلب المناطق الحيوية بالمحافظة مما يؤدي إلى اختناقات في معظم الميادين الهامة والشوارع الرئيسية في المناطق التي تعاني من تكدس بشري هائل وتحدث شلل مروري طوال اليوم، وفيما يلي يتم استعراض الأسواق والواقع المساحي لأنشطة البيع المتجول في المحافظة:

- **<u>الأسواق</u>**

يقدر عدد الأسواق بمحافظة الإسكندرية بحوالي ٩٣ سوق على مستوي أحياء المحافظة بينهم سوق واحد أسبوعي هو سوق الجمعة المتخصص في بيع الأنتيكات والأثاث، حيث يبلغ عدد الباعة الجائلين حوالي ٧٠٠٠ بائع، وعدد المحلات الرسمية المرخصة حوالي ١٣٠٠٠ محل، بينما عدد المحال الموجود في الأسواق حوالي ٦٠٠٠ محل، وتعد بعض أسواق المحافظة من المعالم السياحية المعروفة على المستوي العالمي مثل زنقة الستات وسوق المغاربة والجمعة، والجدول التالي يوضح أعداد وأنواع الأسواق بأحياء محافظة الإسكندرية:

| القسم | عدد الأسواق | النشاط | عدد الباعة | عدد المحلات |
|---|---|---|---|---|
| **المنتزه** | ١١ | متنوع | ٣٣٥ | ٩٩٦ |
| **شرق** | ١٠ | متنوع | ١٥٢٧ | ٨٦٠ |
| **وسط** | ٢٦ | خضر | ٦٠٩ | ٩٥٥ |
| **الجمرك** | ١٢ | خضر | ٢٠٧١ | ١٦٤٦ |
| **غرب** | ١١ | خضر وحيوانات | ٦٥٠ | ٣٠٢ |
| **العجمي** | ٣ | خضر | ٣٢٤ | ٢١٤ |
| **العامرية** | ١٧ | خضر | ١١٨٨ | ٥١٣ |
| **برج العرب** | ٣ | خضر | ٢٧٥ | --- |
| **الاجمالي** | ٩٣ | --- | ٦٩٧٩ | ٥٤٨٦ |

- **<u>الواقع المساحي لأنشطة البيع المتجول</u>**

تم تحديد الحيز المساحي لمختلف أنشطة البيع المتجول بمحافظة الإسكندرية من خلال رفع مساحي وبصري مع مقارنة هذا الواقع المساحي بالاشتراطات المساحية لأنشطة البيع المتجول في بعض الدول المتقدمة والنامية. والجدول التالي يوضح المساحات الفعلية لأنشطة البيع المتجول:

| مسلسل | النشاط | النسبة المئوية | الطول | العرض | الارتفاع | المساحة الإجمالية بالمتر المربع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | **الخضر والفاكهة** | ٢٥.٩٧ | ٢.٤ | ٣ | ٢.٧ | ٧.٢ |
| ٢ | **الملابس** | ١٢.٩٨ | ٢ | ١.٨ | | ٣.٦ |
| ٣ | **الإكسسوارات** | ٦.٤٩ | ١.٥ | ١.٢ | | ١.٨ |
| ٤ | **الطعام والمشروبات** | ٦.٤٩ | ١.٨ | ١ | | ١.٨ |
| ٥ | **مصنوعات جلدية** | ٧.٧٩ | ١.٨ | ١.٢ | | ٢.١٦ |
| ٦ | **السجائر** | ٢.٩٣ | ٠.٩ | ٠.٩ | | ٠.٨١ |
| ٧ | **منتجات الألبان** | ٣.٨٩ | ١.٢ | ٠.٩ | | ١.٠٨ |
| ٨ | **أدوات منزلية ولعب أطفال** | ١٩.٠٤ | ٢.٢ | ٢.٤ | | ٥.٢٨ |
| ٩ | **الكتب والجرائد** | ١٤.٤٢ | ٢ | ٢ | | ٤ |
| **المساحة الإجمالية** | | | | | | ٢٧.٧٣ |
| **متوسط المساحة** | | | | | | ٣.٠٨١ |

والجدول التالي يوضح الاشتراطات المساحية للبيع المتجول في بعض الدول:

| مسلسل | المدينة | الطول | العرض | الارتفاع | المساحة الإجمالية بالمتر المربع |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | **أوريجون (أمريكا)** | ١.٨ | ٠.٩ | ١.٥ | ١.٧ |
| ٢ | **كولورادو(أمريكا)** | ٣ | ١.٢ | ٢.٤ | ٣.٧ |
| ٣ | **نيويورك(أمريكا)** | ١.٨ | ١.٥ | ٢.٤ | ٢.٨ |
| ٤ | **سان فرانسيسكو(أمريكا)** | ٣ | ١.٥ | ٢.٤ | ٤.٦ |
| ٥ | **أوتاوا(كندا)** | ٣ | ١.٢ | ٢.٤ | ٣.٧ |
| ٦ | **دالاس(أمريكا)** | ١.٨ | ٠.٩ | ٠.٩ | ١.٧ |

**(٣-٦-٣) طرق تحويل الباعة الجائلين إلى القطاع الرسمي في محافظة الإسكندرية**

يمر المشروع الرسمي بعدة مراحل أساسية صعبة منذ بدايته وحتى انقضائه وهي مرحلة التأسيس ثم مرحلة التشغيل وأخيراً مرحلة الخروج في حالة انقضاء المشروع، إلى جانب أن هناك مرحلة تسبق مرحلة التأسيس والتي تختص بدراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشروع.

وفيما يلي يتم تحليل الخطوات والإجراءات التي يجب أن يقوم بها صاحب العمل في المراحل الثلاثة كي يمارس نشاطه في إطار رسمي أو في سبيل تحويل نشاطه إلى الصفة الرسمية:

- **مرحلة تأسيس الوحدة المقترحة**

تعاني الأنشطة الرسمية الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التأسيس والتي يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، حيث يتعامل صاحب المنشأة مع ما يزيد عن ٢٥ جهة حكومية للانتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة، وبالتالي إمكانية لجوء البائع المتجول الذي يريد تقنين وضعه من خلال الاستحواذ علي حيز صغير من الوسائل التي سعت محافظة الإسكندرية إلي توفيرها بات صعباً، لذا يلجأ البائعون إلي عدم التقنين، ولتسهيل تلك العملية يجب علي الدولة أن يتم دفع قيمة صغيرة في البداية وتقسيط الباقي أو تحصيله من الايراد كما يمكن أعفاء البائع لمدة سنة كاملة من الضرائب في مقابل إصدار التراخيص، ويتعين علي صاحب المشروع الجديد كي يزاول نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه ويقوم بالتسجيل والتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب علاوة علي فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعياً أو فتح سجل تجاري إذا كان المشروع تجارياً.

- **مرحلة تشغيل عملية البيع**

بعد مرحلة تأسيس الوحدة المقترحة يزيد تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية حيث يتعامل في مرحلة التشغيل مع أكثر جهة حكومية وخاصة إذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية لذا يجب على الهيئات المسئولة عن تلك المرحلة تسهيل الإجراءات من خلال توفير ممثل دائم يكون موجود بالقرب من السوق يتعامل مع الباعة دون الحاجة إلى الإجراءات المعقدة السابقة.

- **مرحلة الخروج من مشكلة كونه بائع متجول**

بعد مرحلة الإنشاء والتشغيل تستمر الإجراءات إلى مرحلة الخروج عندما يريد البائع إيقاف النشاط أو تجميده لفترة معينة والتي تتطلب التعامل مع تلك المرحلة من خلال هيئة صغيرة ومن الملاحظ أن المراحل السابقة وُجد أن هناك قوانين صعبة على البائعين سواء سَنها أو تطبيقها أو التعامل معها وأن أول خطوات الحل يتمثل في إعادة هيكلة الطرق القديمة التي تسببت في تفشي ظاهرة الباعة الجائلين في الشوارع والذي يستلزم وجود هيئة تختص بكل سوق تتبع الحي أو المحافظة.

- **الصعوبات المطلوب تعديلها**

يتم تلخيص الصعوبات التي يلزم التغلب عليها والتعامل معها فيما يلي:

- وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة وهو من الأمور الصعبة إذا ما تم أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل التكلفة.

- تتسم الإجراءات بالتكرار على جميع المستويات.
- تتطلب الإجراءات الحصول على موافقات من جهات متعددة والتي تعد من أكثر الأمور تعقيداً حيث تتطلب استيفاء الكثير من الأوراق التي يمكن الاستغناء عنها.
- يواجه صاحب العمل طلب رشوة من الموظفين لاستكمال الإجراءات بسبب أمراض البيروقراطية.
- يتم استهلاك الكثير من الوقت والجهد والمال من خلال جميع الصعوبات السابقة.

**(٣-٦-٤) أسباب ظاهرة الباعة الجائلين (استبيان عن محافظة الإسكندرية)**

للتعرف على المدخلات اللازمة لتفعيل إستراتيجية تستجيب لمشاكل الباعة الجائلين وتذلل العقبات التي تؤدي إلى المخالفات والعشوائية ولتضمن حقوق العاملين في هذا القطاع على الرغم من وجود محاولات حكومية كثيرة لتنظيم العمل في هذا القطاع الا أن الباعة الجائلين يعملون بشكل عشوائي خارج إطار القانون والذي أدي إلى تزايد حالات الفساد ويؤثر سلبياً على الأمن العام واستنزاف موارد الدولة والأفراد.

ولإجراء الاستبيان في محافظة الإسكندرية تم جمع بيانات العينة **في الفترة من خريف ٢٠١٨ إلى صيف ٢٠١٩** حيث تم دراسة **٤ أحياء** بها تجمعات كبيرة من الباعة الجائلين لتكوين **العينة العشوائية الطبقية** (حيث يوجد عدم تجانس بين طبقات العينة "على مستوي الأحياء" وتجانس داخل الطبقة "الحي") وهم: **المنتزه ووسط وشرق وغرب،** من خلال ٢٣٥٠ استمارة تم استبعاد ٢١ استمارة لعدم استكمال البيانات ليصبح عدد الاستمارات المكتملة ٢٣٢٩ استمارة. وقد تم الاطلاع على تقرير اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل الصادر بتاريخ ٢٠١٢.

- **الإستبيان لظاهرة الباعة الجائلين**

تم عمل الاستبيان من خلال عينة عشوائية على محافظة الإسكندرية لوضع حلول وإستراتيجية للحد من المشكلة وقد رسمت نتائج الاستبيان شكلاً عاماً للباعة الجائلين طبقاً للعينة على النحو التالي:

- تتفاوت غالبية أعمار الباعة بين ٢٠ إلى ٥٠ سنة مما أدي إلى اختلاف ثقافاتهم وخبراتهم الحياتية وأن ٧٠% منهم يعيشون بالقرب من عملهم.
- يمارس البائع الجائل عمله بدون ترخيص بيع أو ترخيص إشغال طريق.
- يبلغ متوسط دخل البائع الجائل حوالي ١٠٠٠ شهرياً وتتكون الأسرة من حوالي ٤ أفراد يعمل أثنين منهم في أغلب الأحوال.
- يقوم بدفع الرشاوي بعض أو طول الوقت.
- لا مانع لدي هؤلاء الباعة من تقنين أوضاعهم بشرط حمايتهم من البلطجة والاشتراك في نظام تأميني ودفع رسوم سنوية.
- لا يرغبون في نقلهم إلى أسواق جديدة الا إذا كان مكان ثابت يؤجر بنظام حق الانتفاع.

- أبدي الباعة الجائلين استيائهم أن الأكشاك المقترحة من قبل المحافظة في منطقتي المنشية والمعهد الديني تعتبر غير ملائمة.
- لم يكن لسؤالهم عن وجود نقابة أو تحديد معاش من الدولة بعد سن معين أي أهمية بالنسبة لهم.

- **منهجية الإستبيان**

- **خصائص العينة المستخدمة في الاستبيان**

تم عمل ٢٣٥٠ استمارة أستبعد منها ٢١ استمارة لعدم استكمال البيانات ليصبح عدد الاستمارات المكتملة ٢٣٢٩ استمارة. وهي عينة عنقودية تم تقسيمها على أربعة أحياء بنسبة ٢٥% لكل حي، وتم استخدام تساوي النسبة لعدم وجود اختلاف جوهري في شكل النشاط من حي إلى آخر باستثناء منطقة المنشية وسوق زنقة الستات.

- **تحليل العينة المستخدمة في الاستبيان**

تم الحصول على المعدلات الوصفية وتم استخدام الحزمة الإحصائية STATA 1 للتحليل الإحصائي بالإضافة إلى التحليل الكيفي للأسئلة المقترحة وذلك باستخدام مستوي معنوية ٥%.

- **مناقشة الاستبيان**

تم بناء الاستبيان على العديد من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط ببعضها البعض بمشكلة الباعة الجائلين بشكل يحقق الهدف من البحث وهو التركيز على المشكلة من خلال الباعة الجائلين وتم مليء الاستبيان ميدانياً من خلال مجموعة من الأفراد في الأسواق والميادين العامة وتم التركيز على مجموعة من النقاط يتم دراستها يلي من البنود.

- **التعرف الديموغرافي ونوع النشاط بالعينة**

تم عمل استبيان ينقسم إلى جزئين حيث يضع البائع علامة (√) أمام الاختيار المناسب، يتضمن القسم الأول البيانات الرئيسية وهي: السن، والنوع، ومحل الميلاد، وعدد أفراد الأسرة، ومستوي التعليم. أما القسم الثاني يشتمل على البيانات المتعلقة بالمهنة وهي: السن عند الالتحاق بالمهنة، ونوع السلعة المباعة، وعدد أيام العمل، والحالة الاجتماعية، ومدي إمكانية تقنين الوضع بشكل قانوني، ووجود قانون موحد للباعة الجائلين، ووجود نظام تأمين للباعة الجائلين وتم التحليل الديموغرافي ونتائج الاستبيان فيما يلي من البنود.

### (٣-٦-٥) التحليل الديموغرافي ونتائج الاستبيان

فيما يلي بعض المقارنات للخصائص التفصيلية الجديرة بالاهتمام للدراسة مع منظمات المجتمع المدني أو الهيئات الرسمية والتي تساعد في امكانية الاستفادة منها لعمل مشروع قانون لتنظيم عمل الباعة الجائلين.

- **النوع**

تظهر العينة أن ٨٠% من الباعة من الرجال على حين أن ٢٠% من النساء في كل من حي وسط وشرق والمنتزه إلا أن حي غرب سجل نسبة ٨٥% من الرجال و١٥% من النساء وأن نسبة ٧٥% من النساء العاملات كبائع متجول متزوجات مما يقلل فرص عملهم كعائل للأسرة.

- **السن**

تظهر العينة أن أغلبية العاملين بالبيع الجائل من الشباب تحت سن الأربعين بنسبة ٦٣% وتتركز أعمارهم في الفئة ما بين ٢٠ إلى ٤٠ سنة بنسبة ٥٢% من إجمالي العينة، والجدول التالي يوضح نسبة أعمار الباعة الجائلين على مستوي أحياء محافظة الإسكندرية.

| السن | النسبة |
|---|---|
| أقل من ٢٠ سنة | %١١ |
| من ٢١ إلى ٢٥ سنة | %١٣ |
| من ٢٦ إلى ٣٠ سنة | %١٤ |
| من ٣١ إلى ٣٥ سنة | %١٤ |
| من ٣٦ إلى ٤٠ سنة | %١١ |
| من ٤١ إلى ٤٥ سنة | %١٢ |
| من ٤٦ إلى ٥٠ سنة | %١٠ |
| من ٥١ إلى ٥٥ سنة | %٧ |
| من ٥٦ إلى ٦٠ سنة | %٥ |
| أكبر من ٦٠ سنة | %٣ |

وجاءت أكبر نسبة لتشغيل الأطفال في حي غرب وحي المنتزه بينما تراجع بشكل كبير في حي وسط وكذلك تظهر أكبر نسبة لكبار السن أكبر من ٦٠ سنة في حي المنتزه وتقل في حي شرق.

- **التعليم**

تظهر العينة أن هناك نسبة كبيرة من الباعة الجائلين لا يجيدوا القراءة والكتابة بنسبة ٣٠% وسجل حي غرب أكبر نسبة ٣٥% بينما كانت أكبر نسبة للمتعلمين في أحياء شرق والمنتزه وسجل حي وسط أعلي نسبة للتعليم أقل من المتوسط ٤٩% بينما كانت نسبة المؤهل العالي ٧% حيث حقق حي شرق أعلي نسبة ٨%، والجدول التالي يوضح نسب العينة حسب المؤهل الدراسي للباعة الجائلين بمحافظة الإسكندرية.

| **مستوي التعليم** | لا يقرأ أو يكتب | محو أمية | تعليم أساسي | تعليم متوسط | تعليم عالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **النسبة** | %٣٠ | %٢٣ | %٢٦ | %١٤ | %٧ |

- **نوع السلعة المباعة**

أكدت نتائج الاستبيان أن ٣٧% من الباعة الجائلين في محافظة الاسكندرية يعملون في بيع الخضار والفاكهة بينما ١٩% يعملون في بيع الملابس بكافة أنواعها وكانت أقل نسبة ٢% لبيع الكتب والجرائد بينما حققت نسب السلع الأخرى ٧% وأهمها كان في مجال المعمار، والجدول التالي يوضح نسب العينة حسب نوع السلعة للباعة الجائلين بمحافظة الإسكندرية.

| نوع السلعة المباعة | النسبة |
|---|---|
| خضر وفاكهة | %٣٧ |
| خردوات وإكسسوارات | %٩ |
| طيور وألبان | %٧ |
| ملابس | %١٩ |
| أحذية ومصنوعات جلدية | %٨ |
| كتب وجرائد | %٢ |
| أدوات منزلية ولعب أطفال | %٦ |
| بقالة وسجائر | %٥ |
| أخري | %٧ |

- **محل الميلاد والهجرة من وجه بحري والصعيد**

سجلت نسبة كبيرة من الباعة الجائلين المهاجرين من وجه بحري والصعيد إلى الحضر، حيث كانت أقل نسبة ١٤% للهجرة من وجه بحري وسجل حي المنتزه أعلي نسبة ٣٢% للباعة الجائلين المهاجرين من الصعيد إلى الاسكندرية، والجدول التالي يوضح نسب توزيع العينة حسب محل الميلاد والهجرة من وجه بحري والصعيد.

| **محل الميلاد** | الاسكندرية | وجه بحري | مدن الدلتا | مدن القناة | مدن الصعيد |
|---|---|---|---|---|---|
| **النسبة** | %٢٣ | %١٤ | %١٩ | %١٧ | %٢٧ |

- **الحالة الإجتماعية ونسبة الإعالة**

سجل المتزوجين حالياً نسبة ٦٠% من العينة بنسبة ٧٥% للسيدات متزوجات و٦٥% للرجال متزوج وقد سجل حي شرق أكبر نسبة للمتزوجات من السيدات ٨٥%، وسجلت نسبة ٣٥% من العينة أعزب بنسبة ١٣% للسيدات غير متزوجات و٣٧% للرجال وقد سجل حي غرب أكبر نسبة للسيدات غير المتزوجات ١٨%، وسجلت نسبة الأرامل من العينة ١%، بينما سجلت نسبة المطلقات ٢%، ويعال ٦١٤ طفل داخل هذه العينة ويقوم الباعة الجائلين بإعالة أنفسهم وذويهم بمتوسط ٤ أفراد للأسرة، والجدول التالي يوضح نسب العينة حسب الحالة الاجتماعية للباعة الجائلين بمحافظة الإسكندرية.

| **الحالة الاجتماعية** | أعزب | متزوج | أرمل | مطلق |
|---|---|---|---|---|
| **النسبة** | %٣٥ | %٦٠ | %١ | %٢ |

- **مدي إمكانية تقنين الوضع بشكل قانوني**

يتم دراسة مدي إمكانية تقنين وضع الباعة الجائلين بشكل قانوني من خلال النقاط التالية:

- **الرغبة في إمكانية تقنين وضع الباعة الجائلين**

وُجد أن نسبة كبيرة من الباعة الجائلين في محافظة الإسكندرية يريدون تقنين وضعهم ووجود قانون ينظم العمل ويمنحهم التراخيص حيث وُجد أن نسبة ٨٢% على استعداد للاشتراك في نظام

تأميني و ٥٠% على استعداد لدفع رسوم ترخيص سنوية لحق البيع و٥٥% على استعداد لدفع رسوم إشغال طريق بصفة نصف سنوية.

- **الوضع الحالي المقنن**

تتناقص الرغبة في إمكانية تقنين وضع الباعة الجائلين مع السلوك الحالي للباعة الجائلين حيث نجد أن حوالي ٨٠% في العينة جاءت مخالفة للقوانين من حيث عدم حيازة تراخيص للبيع كبائع متجول أو ترخيص إشغال طريق أو كلاهما، هذا التناقض يبرز الصورة الصعبة التي توجد عليها الإجراءات الحالية الخاصة بإصدار التراخيص للبيع وإشعال الطريق، في حين كانت مدي جدية رغبة الباعة الجائلين كبيرة جداً.

- **الرغبة في تحسين ظروف العمل**

يتضح عدم رضا الباعة الجائلين عن ظروفهم الحالية، حيث لا يرضي ٦٧% من العينة أن يعمل أبناؤه بنفس المهنة وأن ٨٠% لديه الرغبة في إيجاد مكان محدد يؤجر للبائع بحق انتفاع في أسواق مجمعة حيث يحفظ له جزء من مكانة اجتماعية جيدة كصاحب عمل أو مستثمر صغير، والجدول التالي يوضح نسب العينة حسب مدي إمكانية تقنين الوضع بشكل قانوني للباعة الجائلين بمحافظة الإسكندرية.

| مدي إمكانية تقنين الوضع بشكل قانوني | النسبة |
|---|---|
| يرغب في وجود قانون ينظم العمل ويمنح التراخيص | %٨٢ |
| مستعد للاشتراك في تأمين صحي | %٥٠ |
| مستعد لدفع رسوم سنوية لحق البيع | %٥٥ |
| مستعد لدفع رسوم إشغال طريق | %٢٩ |
| يعمل جميع أيام الأسبوع | %٧٨ |
| يرغب في مكان محدد يؤجر له حق انتفاع وسط مكان مجمع | %٨٠ |
| مستعد لقبول وظيفة حكومية في حال توافرها | %٣٠ |
| يريد أن يعمل أبنائه في نفس المهنة | %٣٣ |
| لديه ترخيص للبيع كبائع متجول | %٨ |
| لديه ترخيص أشغال طريق | %٥ |

- **طلب التقنين مع الحفاظ على حرية العمل الخاص**

بالرغم من رغبة نسبة كبيرة من العينة في قانون تنظيمي ومكان محدد إلا أن نتيجة الاستبانة أظهرت عدم قبولهم لوظيفة حكومية ثابتة، حيث أظهرت نسبة ٣٠% من العينة استعدادها لقبول وظيفة حكومية في حال توفرها مما يعكس رغبة الباعة الجائلين في الاحتفاظ بعملهم الخاص.

- **التراخيص الحالية**

أظهرت نتائج الاستبيان أن نسبة ٩٢% من العينة ليس لديه ترخيص بيع بينما نسبة ٩٥% ليس لديه ترخيص إشغال طرق.

**(٣-٦-٦) استراتيجية التصدي لظاهرة الباعة الجائلين**

تُعد ظاهرة الباعة الجائلين بشكل عام من الظواهر المعقدة التي يكون حلها علي عدة مستويات ترتبط ببعضها البعض، أول هذه المستويات هو مستوي سياسات الدولة العامة ويتدرج الحل علي عدة مستويات حيث لا يفلح العمل علي مستوي دون المستوي الذي يسبقه، ويجب أن يتم الحل علي المستويات بالتوازي للوصول إلي حل لنسبة كبيرة من الظاهرة، ويمكن تحديد تلك المستويات في المستويات الأربعة التالية "السياسي – التشريعي – التخطيطي – التصميمي" ولابد من التفكير الجيد للوصول إلي حل مناسب من خلال تنمية مستدامة حقيقية طبقاً لخطة الدولة ٢٠٣٠ نحو التنمية.

- **الحلول على المستوي السياسي**

تقع المسئولية علي الدولة لاتخاذ القرار السياسي لوضع الظاهرة محل البحث، وكونها ليست مرض وإنما عرض لمشاكل أخري أدت لظهورها، ويجمع هذا المحور الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة الباعة الجائلين في مصر من كافة أو معظم أبعادها أي تتبت نظرة شبة شمولية في دراستها لظاهرة الباعة الجائلين كنشاط غير رسمي، وقد أهتمت الدراسات بتتبع معدلات الهجرة بين الريف والحضر وبين الفئات السكانية المختلفة وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل والآثار السلبية المترتبة علي برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وعلاقة ذلك بزيادة معدلات البيع في الشارع فضلا عن الدراسات التي سعت للربط بين الفقر والتنمية البشرية وإستراتيجيات الحد من ظاهرة الباعة الجائلين.

ويتضح من تتبع دراسات هذا المحور أن قضية الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على الإصلاح الاقتصادي من القضايا التي حظيت باهتمام كثير من السياسيين، وتقع على عاتق الدولة وضع الخطط المناسبة للتصدي للنقاط التالية:

- التنمية الاقتصادية المستدامة لكافة محافظات الجمهورية وخاصة تلك التي تعاني من التدهور الخدمي في جنوب البلاد.
- وضع خطط للتنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي والصناعي لتوفير فرص عمل تستقطب البطالة في أعمال تخدم خطة الدولة.
- ضرورة مراقبة أجهزة الدولة المعنية لإيقاف الأعمال المخالفة التي تساهم في تفاقم الظاهرة من فساد ورشاوي وعدم إتمام الأعمال.
- الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والهيئات الخيرية للمساهمة في حل المشكلة لتنمية مهارات هؤلاء الباعة وتدريبهم.
- تشجيع الشباب الخلاق والطموح على الإبداع وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم لتنفيذ أفكارهم وطموحاتهم والتي قد تعود على الفرد والمجتمع بطرق وأساليب تساهم في تقليل ظاهرة الباعة الجائلين في المجتمع.
- محاربة أشكال الفساد داخل المجتمع والقضاء على أوكار الرذيلة التي تعمل على استغلال حاجة الفقراء وتحقيق المكاسب المادية دون اعتبار للفرد وإنسانيته وكرامته.

- حث الباعة الجائلين ومساعدتهم على تكوين نقابات عمالية مستقلة وتعاونيات مستقلة وروابط اجتماعية تنظم صفوفهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

ولعل من أهم الدراسات التي قامت بتطبيق حلول مختلفة حسب النشاط الاقتصادي هي خطة مصر نحو التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وإدراج مشكلة الباعة الجائلين ضمن أولويات هذه الخطة، وذلك بالقضاء عليها وخلق فرص عمل جديدة لممارسي هذا النشاط غير الرسمي والتي تعد خطوة كبيرة نحو التنمية المستدامة، وإن تركت هذه الظاهرة بدون حل علي المستوي السياسي قد يترتب عليها من الصور ما لا تتفق مع الطابع الحضاري والجمالي الواجب ظهور المدن المصرية عليه، مما يؤدي إلي خفض معدلات السياحة الخارجية فضلا عن الإساءة إلي مصر في المحافل الدولية بسبب التقارير التي قد تُنشر عن هؤلاء الباعة الجائلين والأسواق العشوائية التي تطفو في مواجهة كل من يزور الدولة. لذا فإنه من الواجب ضرورة الإسراع بتنفيذ الخطة القومية لإعادة تنظيم الأسواق العشوائية في مصر والتي تقوم على رصد كافة الأسواق العشوائية على مستوي الجمهورية وذلك من خلال صندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لمجلس الوزراء بالتنسيق مع المحافظات ومراعاة تقسيمها حسب أولوية الاحتياج للتطوير واختيار الأماكن البديلة على تطور الأسواق في المنطقة ذاتها أو بالقرب منها كنتيجة لما أسفرت عنه المشاورات مع الباعة بتلك الأسواق وذلك ضماناً لاستمرار الاقبال من المواطنين عليها.

ومن أهم المشروعات التي تقوم بها الحكومة المصرية نحو التنمية "مشروع تنمية محور قناة السويس – إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة – تنمية ٤ مليون فدان – تنمية الساحل الشمالي الغربي – المثلث الذهبي للثروة المعدنية" وغيرها من المشروعات التي تعتبر خطوة سياسية كبيرة لتوفير فرص عمل جديدة للشباب وبالتالي القضاء على ظاهرة الباعة الجائلين بشكل غير مباشر.

وقد أشارت دراسة اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مركز المشروعات الدولية الخاصة [١] الي ان تجميع البيانات الوظيفية حول قطاع الباعة الجائلين من حيث حجمه ومشاكله وخصائصه من شأنه أن يساعد كثيراً في توجيه السياسات الي المستهدف منها.

- **الحلول على المستوي التشريعي**

دلل القانون على أن البائع المتجول هو صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية طبيعية يسلكها قبل أن يتحول إلي تاجر أو صانع مُقيم وذلك بعد استيفاء شروط معينة لا تتوافر لغيره وقبل الترخيص له بعمله، ويكمن جزء من تداعيات الظاهرة وتفشيها إلى عدم وجود قانون موحد ينظم العمل للباعة الجائلين مما يعرضهم للمساءلة طوال الوقت ويكمن الحل فيما يلي:

- ضرورة الاسراع بتعديل القوانين المعمول بها منذ الأربعينات والخمسينات وإيجاد نظام مرن للتراخيص وشروط الحصول عليها وتجديدها والغرامات والتدريب اللازم للباعة الجائلين.

- البحث عن آليه مناسبة لتطبيق القانون ومن سيكون قائم على مراقبته حتى لا يتحول إلى قانون على الورق فقط.
- تحديد المميزات التي يحصل عليها البائع كحقه في التأمين الاجتماعي والصحي ورعايته اجتماعياً وثقافياً.
- ضرورة تفعيل الأمن للسيطرة على المدن وتنفيذ القانون وإيقاف المخالفين بشكل مستمر.
- تحديد اشتراطات الصحة والنظافة العامة وإلصاقها داخل المحال التجارية والوحدات الثابتة والمتنقلة وضمان استمراريتها ورفع كفاءتها.
- عمل مشروع بقانون يخصص لجنة تهتم بمشكلة كل سوق على حده تتبع للحي أو المحافظة لتسهيل الإجراءات القانونية الخاصة بعملية الترخيص والبيع وأشكاله وما يتعلق به من مهام.
- بمتابعة القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ نجد أن:

**أولاً:** يشترط القانون على الباعة الجائلين لممارسة مهنة بائع متجول أن يحصلوا على ترخيص من السلطة المختصة القائمة على أعمال التنظيم وتصدر بقرار الوزير المختص بشئون الإسكان القرارات الخاصة بمنحهم التراخيص وشروطه وأوضاعه.

**ثانياً:** عرف القانون في المادة الأولي بفقرتيها الأولي والثانية بأنه كل من يبيع سلعاً أو بضائع يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت، وبأنه من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول، فقد نص القانون على أحكام عديدة يتعين مراعاتها قبل الترخيص للبائع بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها.

**ثالثاً:** قضت المادة السادسة من القانون على عدم جواز الترخيص للمصابين بالأمراض المبينة بالقانون.

**رابعاً:** نصت المادة الثامنة من القانون على جواز تخصيص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لعددهم بكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن.

**خامساً:** نصت في المادة التاسعة من القانون على مراعاة راحة السكان وتوفير الهدوء في مناطق معينة وللحد من المنافسة غير المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التي تعرض أصناف مماثلة لما يعرضه الباعة الجائلين.

**سادساً:** حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها في العربات والصناديق والأوعية التي يستعملها الباعة الجائلين لبيع المواد الغذائية من مأكولات ومشروبات وحظر بيع المأكولات والمشروبات التي يتعذر وقايتها من التلوث.

وقد سبق صدور القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بتنظيم عمل الباعة الجائلين حيث حظر القانون ملاحقة الباعة الجائلين للجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التي تعرض أصناف مماثلة لما يعرضه الباعة

الجائلين أو حتى الإعلان عن سلعهم باستعمال الأجراس وأبواق تكبير الصوت أو أي طريقة أخري يتسبب عنها قلقاً لراحة الجمهور.

ويوجد حالياً مشروع لتعديل عقوبات القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ من الغرامة إلي الحبس بحد أدني ٣ أشهر وفي حالة العودة إلي المخالفة يصل إلي ٦ أشهر ويكون وجوبياً بالإضافة إلي الغرامة المالية وهي عقوبات شديدة تعرض البائع وأسرته للخطر، وتقترح وزارة التجارة والصناعة إضافة فقرة جديدة إلي نص المادة الثامنة من هذا القانون تُلزم الجهات المسئولة عن تخصيص الأراضي بالمحافظات والمدن والقري بتخصيص أماكن دائمة أو مؤقته لوقوف الباعة الجائلين المرخص لهم وذلك بناء علي طلب الوزير المختص بشئون التجارة واقتراح الغرفة التجارية المختصة من أجل إيجاد بدائل مناسبة لحل المشكلة والحد من الظواهر العشوائية.

ويري الباعة الجائلين أن الجهات التالية تسبب لهم مشاكل أثناء عملهم:

- شرطة المرافق وإدارة التراخيص في الحي والمحليات.
- أصحاب المحال التجارية.
- الرقابة التجارية ومباحث التموين.

وهناك العديد من المقترحات علي المستوي التشريعي التي يمكن استخدامها للتصدي لظاهرة الباعة الجائلين منها:

- تعديل القوانين القديمة والبحث عن آلية مناسبة لتطبيق القانون.
- تحديد المميزات التي يحصل عليها البائع كحقه في التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي ورعايته اجتماعياً وثقافياً.
- ضرورة تفعيل الأمن للسيطرة على المدن وتنفيذ القانون.
- تحديد اشتراطات الصحة والنظافة العامة.
- عمل مشروع بقانون يخصص لجنة تهتم بمشكلة كل سوق.

- **الحلول علي المستوي التخطيطي**

تتم الحلول علي المستوي التنظيمي بتنظيم حركة الباعة الجائلين في الأحياز الحضرية وذلك من خلال تحديد أماكن ثابتة أو متغيرة باعتبارها مشروعات صغيرة بشكل جيد كي يعطي انطباع جيد للحيز الحضري أو الشارع التجاري سواء كان يومي أو أسبوعي، بالإضافة إلي تنشيط حركة الرواد من خلال أماكن الانتظار وربطها بنقط وبؤر النشاط الاقتصادي والمواقف وأماكن الانتظار، وكذلك بتشكيل لجنة علي مستوي كل وحدة محلية للبيع الجائل تحدد مواقع الأسواق الثابتة والأسبوعية وتنظيم العمال بها ومراقبتها وبشرط تمثيل الباعة الجائلين ومنظماتهم في عضوية هذه اللجان وهناك العديد من المقترحات علي المستوي التخطيطي التي يمكن استخدامها للتصدي لظاهرة الباعة الجائلين منها:

- إعادة رسم الأحياز الحضرية المناسبة للاستخدام ويمكن استخدامها كأسواق شعبية ذات نشاطات واسعة محددة مناسبة للتكتل السكاني.

- تحديد سياسات وأماكن البيع بمناطق معينة للبيع وبأوقات مناسبة لعدم إزعاج المناطق التي يبيعون بها.
- تحديد الحد الأقصى للباعة في كل منطقة حتى لا يصبح التجمع عشوائياً.
- تحديد أماكن التخلص من النفايات وأماكن دورات المياه العامة للحفاظ على النظافة العامة.

- **الحلول على المستوي التصميمي**

تتنوع أنشطة الباعة الجائلين واحتياجاتهم مما يستلزم وضع حلول مختلفة ومتنوعة لاستقبال تلك النشاطات وتفاعلها مع المدينة وهناك العديد من المقترحات على المستوي التصميمي التي يمكن استخدامها للتصدي لظاهرة الباعة الجائلين منها:

- إعادة صفة التجول إلى الباعة بحيث يكون حر الحركة ويكون مخزن بضاعته متنقل معه في نهاية اليوم وهو يناسب الباعة ذو حجم الأنشطة الصغيرة وخفيفة الوزن مثل بائعي الإيشاربات والنظارات والحلوى.
- عمل سوق متنقل يمكن تركيبه وإزالته في أقل وقت وذو وزن خفيف لسهولة النقل وهو يناسب الباعة ذوي النشاط متوسط الحجم والوزن والمناطق المزدحمة ذات المساحات المفتوحة والتي تحتاج لأسواق بشكل متقطع وتناسب فكرة الأسواق الأسبوعية أو الموسمية.
- توفير مكان ثابت للباعة ذوي النشاط المساحي الضخم مع تقنين أوضاعهم حيث يتكون السوق من وحدات تجارية قابلة للطي والفرش يومياً.

## (٤) النتائج والتوصيات

يمكن رصد بعض النتائج والتوصيات لدور قواعد البيانات الإحصائية في معالجة الشمول المالي بعد دراسة ظاهرة الباعة الجائلين ومدي تأثيرها على الفراغات الحضرية والاقتصاد الرسمي من عناصر ومشكلات وتجارب وحلول على النحو التالي:

### (٤-١) النتائج

يمكن استعراض أهم النتائج لدور قواعد البيانات الإحصائية في معالجة الشمول المالي للعدالة الاجتماعية على النحو التالي:

- قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ عام ٢٠١١ أفكاراً جيده حول طرق زيادة شمول خدمات التكنولوجيا الرقمية في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي عام ٢٠١٧ احتوي المؤشر على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت حيث يكشف عن فرص مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر.
- يعتبر من أهم التعريفات الواجب أخذها في الاعتبار تعريف الاقتصاد غير الرسمي والبائع المتجول والسوق غير الرسمي.
- يعتبر من خصائص الاقتصاد غير الرسمي (الافتقار إلى التنظيم – المرونة – ضآلة رأس المال – صغر حجم المنشأة – تدني مهارة العاملين) إلى جانب الخصائص التنظيمية في مصر (درجة التنظيم – التوزيع العمري – عدد ساعات التشغيل – تمويل المشروعات الصغيرة – قيمة رأس المال المستثمر – عمر المنشأة)، ويعتبر من أسباب نشأة الاقتصاد غير الرسمي (عدم قدرة الدولة علي لتلبية احتياجات المجتمع – سهولة النشاط غير الرسمي – الأيدي العاملة الرخيصة – الأجور الضعيفة – الخصخصة والأزمات الاقتصادية).
- تم تصنيف الباعة الجائلين حسب الخلفية المكانية وتبعاً لأنواع البضائع على النحو التالي:

- يعمل حوالي ٤٥% لصالح أصحاب المحال وحوالي ١٤% ليس لهم مأوي في المدينة و٨% لا يعملون و٦% خارجون من السجون و٨% من المحافظات المجاورة.
- يعمل حوالي ٣٤% في بيع الفواكه والخضر وحوالي ٢٠% في الملابس وحوالي ١٠% في بيع الإيشاربات والإكسسوارات و٩% في الأطعمة والمشروبات و٨% في السجائر و٤% في بيع الكتب.

- تم توصيف المشاكل الناجمة عن انتشار ظاهرة الباعة الجائلين والأسواق غير الرسمية على النحو التالي:

- مشاكل أمنية تتمثل في ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية وجرائم مخالفة قوانين الباعة الجائلين وإشغال الطريق.
- مشاكل سياسية تؤدي إلى ضعف الثقة في أجهزة الدولة.

- مشاكل اجتماعية واقتصاديه تتمثل في انتشار الفوضى وتدني الذوق العام.
- مشاكل إدارية حيث إن ٩٥% من الباعة الجائلين في مصر غير مصرح لهم بالعمل.
- مشاكل جمالية حيث أدي تجمع الباعة الجائلين بطريقة عشوائية وغير حضارية في الشوارع والميادين العامة والأسواق إلى إضافة مظهر سيئ على أماكن تواجدهم وبالتالي المظهر العام للمدينة.

- يعتبر أسباب انتشار الباعة الجائلين في الفراغات الحضرية (ضعف المؤسسات – ارتفاع تكلفة النشاط الرسمي – ضعف العقوبات – البيئة الاجتماعية – ضعف القطاع الرسمي)، ومن ذلك فإن تأثير الباعة الجائلين على الأحياز الحضرية يتمثل في النقاط التالية:
  - ارتباط النشاط التجاري غير الرسمي بنقاط وبؤر الأحياز الحضرية التجارية.
  - أماكن المواصلات وعلاقتها بالحيز التجاري.
  - الأسواق الجديدة والقديمة والمغلقة.
  - التشكيل البصري لبؤر النشاط التجاري.
- يعتبر الاقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العالم وارتبط ارتباطاً كبيراً بدراسة الجوانب الاقتصادية وعلاقتها بظاهرة انتشار الباعة الجائلين بالمدن المصرية من خلال:
  - البعد المكاني ويمثل محور التنمية الرئيسي وإغفاله كان سبباً في معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.
  - البعد السلوكي والذي يؤدي إلى ضعف الثقة في أجهزة الدولة.
  - البعد الإقليمي والذي يؤدي إلى انتشار الفوضى وتدني الذوق العام.
- انتشرت ظاهرة الباعة الجائلين بصورة كبيرة في معظم دول العالم وذلك نتيجة تراجع الاقتصاد كعامل محفز لنمو الأسواق الشعبية وأسواق الباعة الجائلين وخاصة في مصر حيث تطور الأمر إلى احتلال للشوارع والأرصفة والميادين.
- تتفق معظم الدول على أنه لابد من وجود حلول لهذه الظاهرة والتي باتت واقعاً في الآونة الأخيرة وذلك لارتفاع مستوي الأسعار وقلة فرص العمل لذا وجب البحث عن حلول مختلفة غير تقليدية على المستويات السياسية والتشريعية والتخطيطية والتصميمية.
- عدد الأسواق في محافظة الإسكندرية حوالي ٩٣ سوق بينهم سوق واحد أسبوعي هو سوق الجمعة والمتخصص في بيع الأنتيكات والأثاث وعدد الباعة الجائلين حوالي ٧٠٠٠ بائع وعدد المحلات الرسمية حوالي ١٣٠٠٠ محل.
- الطرق اللازمة لتحويل النشاط غير الرسمي إلى نشاط رسمي تتمثل في التأسيس والتشغيل والخروج.
- من أهم نتائج العينة العنقودية التي تم تقسيمها على أحياء شرق ووسط وغرب والمنتزه بمحافظة الإسكندرية وجد أن:

٨٠% من العينة من الرجال مقابل ٢٠% فقط من النساء وأغلبيتهم من الشباب بنسبة ٦٣% والفئة ما بين ٢٠ و٤٠ سنة بنسبة ٥٢%، ونسبة الأمية ٣٠% ومحو الأمية ٢٣% والتعليم الأساسي ٢٦%

والتعليم المتوسط ١٤% والتعليم العالي ٧%، ومن الصعيد ٢٧% والدلتا ١٩% والقناة ١٧% ومن الإسكندرية ٢٣%، وأن ٦٠% متزوج و٣٥% أعزب و١% أرامل و٢% مطلقات، و٨٢% على استعداد للاشتراك في التأمين بينما ٥٠% على استعداد لدفع رسوم وحوالي ٨٠% يخالف القانون.

- يوجد ارتباط طردي قوي بين أبعاد الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة بين الباعة الجائلين، ويوجد ارتباط طردي قوي بين أبعاد الشمول المالي وبين الوصول للخدمات المالية (التكنولوجيا الرقمية) وتحقيق المسئولية الاجتماعية لاستفادة الأشخاص من الخدمات المالية الرقمية، على الرغم من وجود ارتباط طردي ضعيف بين تحقيق العدالة وتحقيق المسئولية الاجتماعية.

## (٤-٢) التوصيات

من أهم التوصيات لدور قواعد البيانات الإحصائية في معالجة الشمول المالي للعدالة الاجتماعية أن التكنولوجيا الرقمية لا تكفي بمفردها لزيادة الشمول المالي ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية ولضمان استفادة الأشخاص من الخدمات المالية الرقمية يلزم:

- توافر نظام للمدفوعات على درجة من التطور.
- بنية تحتية مادية جيدة.
- لوائح تنظيمية ملائمة.
- إجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلك.
- تصميم الخدمات المالية الرقمية والتناظرية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل الفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.
- إصدار نشرات وإنشاء موقع إليكتروني يهتم بمجالات المسئولية المجتمعية وتحديث أخبارها وجمع الحالات البحثية من خلال أفضل التجارب والممارسات الناجحة للمسئولية المجتمعية.

**كما يوصي البحث أن استراتيجية التصدي لظاهرة الباعة الجائلين تتكون من عدة مستويات:**

- **سياسي**

- التنمية الاقتصادية المستدامة لكافة محافظات مصر.
- وضع خطط للتنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي والصناعي.
- ضرورة مراقبة أجهزة الدولة المعنية لإيقاف الاعمال المخالفة والفساد.
- الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والهيئات.
- تشجيع الشباب الخلاق والطموح على الإبداع.
- حث الباعة الجائلين ومساعدتهم على تكوين نقابات عمالية مستقلة.

- **تشريعي**

- تعديل القوانين القديمة والبحث عن آلية مناسبة لتطبيق القانون.

- تحديد المميزات التي يحصل عليها البائع المتجول من التأمين الصحي والاجتماعي ورعايته اجتماعياً وثقافياً.
- تفعيل الأمن للسيطرة على المدن وتنفيذ القانون.
- تحديد اشتراطات الصحة والنظافة العامة.
- عمل مشروع قانون يخصص لجنة تهتم بمشكلة كل سوق.

• **تخطيطي**

- إعادة رسم الأحياز الحضرية المناسبة للاستخدام العام واستغلالها كأسواق شعبية ذات نشاطات وسعة محددة مناسبة للتكتل السكاني.
- تحديد سياسات وأماكن البيع بمناطق معينة للبيع وبأوقات مناسبة لعدم ازعاج المناطق التي يبيعون بها.
- تحديد الحد الأقصى للباعة في كل منطقة حتى لا يصبح التجمع عشوائياً.
- تحديد أماكن التخلص من النفايات وأماكن دورات المياه العامة للحفاظ على النظافة العامة.

• **تصميمي**

- إعادة صفة التجول إلى الباعة بحيث يكون حر الحركة ويكون مخزن بضاعته متنقل معه في نهاية اليوم.
- عمل سوق متنقل يمكن تركيبه وإزالته في أقل وقت وذو وزن خفيف لسهولة النقل.
- توفير مكان ثابت للباعة ذوي النشاط المساحي الضخم مع تقنين أوضاعهم.

## (٥) المراجع


[١] اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠١١). ورقة سياسات لفلسفة قانون مقترح لتنظيم عمل الباعة الجائلين، مصر

[٢] الباز، هبة (٢٠٢٠). "الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا"، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، ١٧٧-١٩٦

[٣] البنك الدولي (٢٠١٨). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ – قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. تم الاسترجاع من موقع https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR.pdf

[٤] الزغبي، ميادة وتارازي، مايكل (٢٠١٣). "الاتجاهات العامة للاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية"، مذكرة مناقشة مركزة رقم ٨٤، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن

[٥] المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠١٥). "تقرير مركز الدراسات الاقتصادية"، مصر

[٦] المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٠). "رأي في خبر – رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي"، العدد ٧، مصر

[٧] بلقاسم، ماضي (٢٠١٢). "دور البنوك الإسلامية في إرساء المسئولية الاجتماعية في الدول الإسلامية" ورقة عمل مقدمة للملتقي الدولي حول منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر

[٨] جعفر، حنان (٢٠٢٠). "آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٥٠، العدد ١، ٤٨٧-٥٢٠

[٩] تقرير مؤشرات مناخ الأعمال للمنشآت متناهية الصغر (٢٠١٢). جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ومؤسسة التمويل الدولية

[١٠] زين الدين، محمد (٢٠١٠). " قواعد البيانات الرقمية وأهميتها في بناء محركات البحث"، المعلوماتية، الرياض، عدد ٢٩

[١١] صندوق النقد العربي (٢٠١٥). "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي

[١٢] عبد الرحمن، رانيا (٢٠١٨). "عشوائية انتشار أسواق محدودي الدخل وآثارها السلبية على العمران المحيط بها (دراسة حالة: سوق الألف مسكن – عين شمس– القاهرة"، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط

[١٣] فردريك شنايدر، دومينيك إنستي (٢٠٠٢). "الاختباء وراء الظلال – نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣١، صندوق النقد الدولي، واشنطن

[١٤]مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية (٢٠١٤). "تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل ابراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب". الأمم المتحدة، جنيف

[١٥]مؤتمر الشمول المالي – شرم الشيخ (٢٠١٨). التحالف الدولي للشمول المالي بالتعاون مع البنك المركزي المصري

[16] Baza, A.U., and Rao, K.S. (2017). "Financial Inclusion in Ethiopia". *International Journal of Economics and Finance*, 9 (4): 191

[17] Bose, S., Bhattacharyya, A., and Islam, S. (2016). "Dynamics of Firm – Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy" *American Economic Review*, 780, 795

[18] Demirguc, K.A., Klapper, L., and Singer, D. (2017). "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence" *Policy Research Working Paper* 8040, World Bank, Washington, DC

[19] Galal, A., (2004). "The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Formalization in Egypt"، *The EGYPT Center for Economic Studies*.

[20] Global financial development report (2014). *Financial Inclusion (English)*. Global financial development report Washington, D.C.: World Bank Group.

[21] Schaner, S., (2017). "The Cost of Convenience, Transaction Costs, Bargaining Power and Saving Account Use in Kenya", *Journal of Human Resources*, 52 (4): 919-45

[22] Suri, T., and Jack, W., (2016). "The Long Run Poverty and Gender Impacts Mobile Money" *American Economic Journal*, Science (New York, N.Y.)

[23] www.britannica.com, Retrieved 26-9-2018. Edited.

**The role of statistical databases in achieving financial inclusion of social justice (Case study)**


## Abstract

Financial inclusion plays an important social role on the larger segment of the lower and middle-income segment, as well as women and small and medium-sized enterprises, by ensuring that financial services reach them through official channels, with all banking products presented to different segments of society and disseminated within universities to include the largest possible segment. Governments, donors, and the financial services industry are increasingly working to promote inclusion in the financial sectors to ensure the availability of services to all individuals, including those with low incomes, and studies have demonstrated a close relationship between financial inclusion, financial stability, and economic growth, such as access to finance for small and medium enterprises with the aim of supporting economic growth.

The term statistical databases refer to the statistical system that saves data and records it electronically on the computer to allow users to retrieve and update it when needed. The statistical databases play an important role in achieving financial inclusion of social justice, as evidence indicates that providing means of obtaining financial services Through official accounts, would enable individuals and companies to achieve smooth consumption, manage the financial risks they face, and invest in education, health, and businesses.

The Global Financial Inclusion Database is the most valuable tool in this regard, as it provides an accurate and multidimensional picture of what has been achieved and the extent of progress achieved in expanding access to basic financial services that people need to protect themselves from hardship and hardship and invest in their future. Rules and legislation have been drawn up aimed at facilitating all forms of banking procedures to enable the Central Bank to achieve financial inclusion by issuing a few supervisory instructions and rules governing banking work, in addition to establishing a centralization in the bank aimed at consolidating and improving the level of financial inclusion in Egypt.

The gradual growth of the phenomenon of street vendors is a frightening problem, which requires knowledge of what is scientifically called the informal market or the informal economy, its origin and history, which requires identifying the street vendor and the employment of women and children, classifying street vendors and the selling process itself, as well as identifying the causes of the spread of the phenomenon of salesmen Migrants and the problems resulting from their presence in the streets and squares, whether civil or security and the strengths, weaknesses, and challenges that exist in urban spaces.

The case of street vendors in Alexandria governorate was studied by collecting sample data from autumn 2018 to summer 2019 through 2329 questionnaire forms to study 4 neighborhoods with large concentrations of street vendors to form the stratified random sample, namely: Al-Muntazah, Wasat, East, and West, in order to develop solutions And a strategy to reduce

the problem, and the results of the questionnaire drew a general form for street vendors according to the sample used, and one of the most important recommendations for the role of statistical databases in addressing financial inclusion is that digital technology is not sufficient on its own to increase financial inclusion and thus achieve social justice and ensure that people benefit from digital financial services.
**Keywords:** statistical databases, financial inclusion, informal economy, street vendors